اتجاهات الخطاب الصحفي الأردني نحو موضوعات الإصلاح في غمرة الربيع العربي "دراسة تحليلية لعينة من الصحف الأردنية اليومية"

عبدالرؤوف موسى غنيمات و علي نجـــــادات *

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الخطاب الصحفي الأردني نحو موضوعات الإصلاح في غمرة الربيع العربي، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 14/1/2011م، وحتى 13/1/2012م، وقد استخدم الباحثان أسلوب" العينة العشوائية البسيطة والاسبوع الصناعي المتكرر" في اختيار عينة الدراسة من الصحف المدروسة، التي تمثلت في صحيف "الرأي"، و"العرب اليوم"، و"السبيل"، وذلك من خلال التعرف على نوع الخطاب الصحفي المستخدم في تناول موضوعات الإصلاح، ومسارات البرهنة التي استند إليها خطاب الرأي للبرهنة على صحة مقولاته، والأطر المرجعية التي استند إليها الكتّاب في تدعيم مقولاتهم، بالإضافة إلى أدوار القوى الفاعلة وسماتها التي وردت في خطاب الرأي تجاه موضوعات الإصلاح.

واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح من خلال تحليل الخطاب، وعلى المنهج المقارن، حيث لجأ الباحثان إلى تحليل الخطاب المتضمن في جميع المقالات المنشورة المتعلقة بالإصلاح في صحف الدراسة، والبالغ عددها (109) مقالاً، كما لجأ الباحثان إلى عقد مقارنات بين نتائج الصحف الثلاث المدروسة، للوقوف على توجهات الخطاب الصحفي في كل صحيفة من صحف الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى غلبة استخدام الصحف المدروسة للخطاب السياسي على أسلوب تناول موضوعات الإصلاح، وبنسبة (46.78%)، ثم جاء الخطاب الديني في المرتبة الثانية، وبنسبة مقدراها (14.67%)، ثم جاء الخطابان القانوني والمختلط في المرتبة الثالثة، وبنسبة (13.76%) لكل منهما، ثم الخطاب الاقتصادي الذي جاء في المرتبة الأخيرة وبنسبة (11.01%).

واتفقت صحف الدراسة في اعتمادها على الإطار المرجعي السياسي في الغالبية العظمى من موادها، غير أن صحيفة "السبيل" تفوقت في استخدام الإطار المرجعي الديني وبنسبة بلغت (27.45%). كما توصلت الدراسة إلى تفوق استخدام صحف الدراسة لمسارات البرهنة المنطقية وبنسبة (74.4%)، في خطابات الرأي في إثبات صحة مقولاتها، على استخدام مسارات البرهنة غير المنطقية، وتفوقت أيضاً القوى الفاعلة الداخلية في خطابات الرأي لصحف الدراسة وبنسبة (91.86)، على القوى الفاعلة الخارجية. كما

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2014.

* كلية الإعلام، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

تفوق الدور الإيجابي للقوى الفاعلة الداخلية، الذي جاء بنسبة (98.61%)، على الدور الإيجابي للقوى الفاعلة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: (الخطاب الصحفي الأردني، موضوعات الإصلاح، الربيع العربي).

تقديم:

أدى التطور التقني في وسائل الإعلام إلى زيادة دورها في حياة الناس، من خلال تغطيتها المباشرة للأحداث المختلفة، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية، أم ثقافية، أم عسكرية، أم غيرها، حيث جعلت الجمهور يعيش تطورات الأحداث أولا بأول، وجعلت الإعلام يؤدي دورا مهما وحيويا في التأثير في المتلقين، فغدت وسائل الإعلام مصدرا مهما لتشكيل وعيهم الاجتماعي والسياسي، من هنا فإن وسائل الاعلام باتت تلعب دورا مهماً في محاربة الخلل الاجتماعي والسياسي، ومحاصرة الفوضى والتسيب، وكشف الفساد والمفسدين، بهدف الوصول إلى الاصلاح المنشود الذي تنادي به الشعوب في الدول التي تحكمها الانظمة المستبدّة.

إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية، إذ وجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو الكثير من الأفكار الإصلاحية، مثل العدالة والقوانين، وتنظيم المجتمع والدولة، والاستقرار السياسي، والتوزيع العادل للثروة وغيرها. ويمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت، وما زالت، الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية، في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين.

والإصلاح عكس أو ضد الإفساد، وهو الإرادة الباحثة عن الخير وتقويم الاعوجاج، والإصلاح هو "التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ، أو تصحيح اعوجاج" (بلقزيز، 1998، ص13). وانطلاقا من الفهم العام لهذه التعريفات فإن الإصلاح لا يقتصر على الجانب السياسي؛ بل هو عمل حضاري شامل يمس كافة جوانب الحياة المادية، والفكرية، والروحية، والأخلاقية للمجتمع.

وفي الأردن، وكأي بلد من بلدان العالم الثالث، كثيرا ما سلطت وسائل الإعلام الضوء على موضوعات الإصلاح المختلفة، ولعل الإعلام الأردني بشكل عام، والصحافة الأردنية بشكل خاص، كانت تستجيب لمتطلبات الرأي العام الشعبي لتتبنى موضوعات الإصلاح بشكل جدي ومستمر. من هنا فإن المتتبع للإعلام والإصلاح يرى أن الاثنين يكملان بعضهما بعضاً ، إذ يصعب تحقيق إصلاح

حقيقي في غياب الإعلام، ذلك لأنه ينقل الأفكار والقناعات بسرعة ويسر إلى المواطنين، وبالمقابل لا يمكن أن يزدهر الإعلام الهادف من دون تحقيق إصلاح حقيقي.

مشكلة الدراسة:

أصبحت عملية الإصلاح في الأردن حديث الناس جميعا، وقد تبنَّت وسائل الإعلام هذا التوجه، وقامت الصحافة الأردنية اليومية بتسليط الضوء على ما يجري، مما أدى إلى إيقاظ الكثير من الأقلام الصحفية، لإبداء الرأي حول ما يجري على الساحة الأردنية من أحداث واحتجاجات ضد الفساد والمفسدين، مطالبة بالقيام بالإصلاحات المطلوبة، التي ينادي بها عامة الناس. ولما كانت عملية الإصلاح قد انطلقت في الأردن بعد المطالبة من قبل الشعب بإصلاح النظام وكافة أشكال الإصلاح الأخرى، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التعرف على اتجاهات الخطاب الصحفي الأردني نحو موضوعات الإصلاح المختلفة في غمرة الربيع العربي.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على اتجاهات الخطاب الصحفي الأردني نحو موضوعات الإصلاح في غمرة الربيع العربي. أما الأهداف الفرعية فتتمثل في:

1- الوقوف على نوع الخطاب الصحفي المستخدم في تناول موضوعات الإصلاح في صحف الدراسة.
2- رصد مسارات البرهنة التي استند إليها خطاب الرأي للبرهنة على صحة مقولاته تجاه موضوعات الإصلاح.
3- رصد الأطر المرجعية التي استند إليها الكتّاب في تدعيم مقولاتهم تجاه موضوعات الإصلاح.
4- الكشف عن أدوار القوى الفاعلة التي وردت في خطاب الرأي تجاه موضوعات الإصلاح.
5- الكشف عن سمات القوى الفاعلة التي وردت في خطاب الرأي تجاه موضوعات الإصلاح.
6- رصد أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين الأطروحات المقدمة لصحف الدراسة.

أسئلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة من أجل الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما نوع الخطاب الصحفي المستخدم في تناول موضوعات الإصلاح في الصحف اليومية المدروسة؟

2- ما مسارات البرهنة التي استندت إليها خطابات الرأي في صحف الدراسة للبرهنة على صحة مقولاتها تجاه موضوعات الإصلاح؟

3- ما الأطر المرجعية التي استند إليها الكتّاب في تدعيم مقولاتهم تجاه موضوعات الإصلاح؟

4- ما القوى الفاعلة التي وردت في خطاب الرأي لصحف الدراسة أثناء تناولها موضوعات الإصلاح؟

5- ما الأدوار والسمات المتعلقة بالقوى الفاعلة التي وردت في خطابات الرأي لصحف الدراسة؟

6- ما أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين الأطروحات المقدمة للصحف المدروسة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تعد واحدة من الدراسات القلائل، التي تعنى بتناول اتجاهات الخطاب الصحفي الأردني نحو موضوعات الإصلاح في الصحف اليومية الأردنية. وتكمن أهميتها أيضا في السعي إلى الوصول إلى أفكار علمية يمكن أن تفيد الكتّاب والمكتبات العربية، وذلك لتناولها موضوعا حيوياً يتم تداوله حاليا في مختلف وسائل الإعلام، لا سيما في دول الربيع العربي. ومما يعزز أهمية هذه الدراسة كذلك إمكانية الوصول إلى توصيات ومقترحات لرسم ملامح الخطاب الصحفي في الصحف اليومية تجاه موضوعات الإصلاح في الأردن، في غمرة أحداث الربيع العربي، مما سيعجّل في عملية الإصلاح والتحوّل في المجتمع الأردني.

الإصلاح في المجتمع الأردني

مرّ الأردن في مجالات الإصلاح بعدة مراحل، فلقد صاحب تأسيس الأردن العديد من الصعوبات والعقبات والتحديات التي تم التغلب عليها، بفضل جهود الهاشميين، منذ تأسيس الإمارة عام 1921م، وحتى أيامنا هذه. ومنذ أن تولى الملك عبد الله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية عام 1999م، وهو يؤكد على أهمية الإصلاح في الأردن، حيث يقول في خطابه للشعب الأردني، بمناسبة احتفالات المملكة بذكرى الثورة العربية الكبرى ويوم الجيش وعيد الجلوس الملكي في 12 حزيران 2011م، "إن الحرص على الإصلاح في الأردن ليس حكراً على أحد، ونحن أصحاب مسيرة طويلة مع الإصلاح، الذي كان على الدوام في مقدمة أولوياتنا... ونحن ماضون في مسيرة الإصلاح والتحديث والتنمية الشاملة، ضمن منظومة الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص، فلا تأجيل ولا تردد في التعامل مع ملفات الإصلاح والحرية والديمقراطية" (انظر نص الخطاب المنشور على موقع الملك عبد الله الثاني).

وقد تبنى الخطاب السابق ذكره إصلاحات كبرى سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ترمي إلى المزيد من تنمية أداء الأجهزة الحكومية، وتطوير الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وتفعيل دور الخطاب الإعلامي السياسي، الأمر الذي سيؤدي، عند الأخذ به، إلى تحقيق المزيد من التقدم في مسيرة الإصلاح التي يقودها الملك. من هنا فإن مسيرة الإصلاح مستمرة ومتواصلة، وهي إصلاحات داخلية ومتدرجة وواقعية، تبتعد عن المظهرية، وتتجه إلى حل المشكلات والتحديات الراهنة التي يواجهها الأردن، وقائمة على الحاجة الفعلية للدولة، تُراعى فيها الظروف الزمانية، والمادية، والسياسية، والاجتماعية، وإعطاء المواطنين في الأردن، دورا حقيقيا في عملية الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي وغيرها من أنواع الإصلاح الأخرى.

ويرى باحثون أكاديميون وسياسيون، في تقييمهم لفرص نجاح توجهات الإصلاح السياسي في الأردن، "أن التقييم الأولي لعملية التفاعل بين المحددات والشروط الموضوعية والبيئة السياسية الحاكمة يؤكد أن الفرصة مواتية لتحقيق استقرار سياسي شامل بعيد المدى في الأردن، وأن قوى الشد العكسي إنما تنطلق من مصالح أقل وطنية، وأن الإرادة السياسية لدى النظام تمثل حجر الزاوية في عملية الإصلاح" (أبو عبيد،2011، ص77-81).

ويمكن القول أن الحديث عن الإصلاح والتغيير والتطوير والتحديث في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية "يمثل عملية ديناميكية ومستمرة، تعبر عن تجدد روح المجتمع وشبابه، وقدرته على تجاوز التحديات واقتناص الفرص، وأن غياب عملية الإصلاح والتجديد والحرية والديمقراطية، يعد سببا جوهريا للجمود الفكري والاجتماعي، ويشجع على تهميش المجتمعات، والقضاء على دورها الإقليمي والدولي، ويجعلها مجتمعات مستهلكة ومستعبدة لغيرها، لا مجتمعات رائدة وقائدة" (الشناق وآخرون، 2010، ص9). من هنا فإن التجربة السياسية للأردن، خلال السنوات القليلة الماضية، كشفت عن أهمية إحداث تغييرات جوهرية في العملية السياسية، ونظام تداول السلطة، والفصل بين السلطات، وتوسيع المشاركة الشعبية، وأن بناء الدولة يجب أن يستند إلى المواطنة بمفهومها القانوني والسياسي كأساس لكل التشريعات، وذلك لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.

وعند تناول موضوعات الإصلاح في الأردن، لا يعني ذلك أن الحقوق والأحوال متردية، أو في حالة سيئة، وإنما المقصود بالإصلاح هو تحديث التشريعات، ومواكبة التطور، "وقد ضمّن الملك عبد الله الثاني، ومنذ توليه سلطاته الدستورية، خطاباته السياسية في المناسبات الوطنية والإقليمية والدولية كافة، مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان، والازدهار الاقتصادي، وحرية التعبير، والفكر في الأردن، ومحاربة الفساد، والشللية، ومعالجة الفقر والبطالة، والشفافية والنزاهة" (السعيدين،2007، ص306).

فالإصلاح هدفه خلق تغيير نوعي في حياة المواطن العادي وتوفير الحماية وسبل العيش الكريم له، وإذا لم يتحقق مثل هذا الهدف تصبح عمليات الإصلاح ليست أكثر من إعادة توزيع القوى السياسية والمكاسب الاقتصادية على فئات محدودة من قطاعات قليلة من المتنفذين، وهذا يعني بالضرورة فشل أية محاولة للإصلاح الشامل في تحقيق أبسط أهدافه.

الخطاب الإعلامي الأردني

يعد الخطاب الإعلامي صناعة ثقافية بكل معنى الكلمة، تتكاتف على إنتاجها وسائط متعددة، ويظهر ذلك في طبيعة الرسائل التي تتدفق عبر هذا الخطاب، وسرعتها، وطرائق توزيعها، وكيفية تلقيها، الأمر الذي جعل من الإعلام محورا أساسيا في منظومة المجتمع، ويذكر علي (2001، ص344) "أن الإعلام ووسائله الالكترونية الحديثة قد ساد ساحة الثقافة والتكنولوجيا، وثقافة الوسائط المتعددة".

ويعدُ الخطاب الإعلامي صناعة بين اللغة والمعلومة، ومحتواها الثقافي، والآليات التقنية، لتبليغها عبر الزمان والمكان، وإن الخطاب الإعلامي ما هو إلا "مجموع الأنشطة الإعلامية التواصلية الجماهيرية، التي تقتضي وجود وسائط إعلامية، لها فعالية في إنجاز مسارات الخطاب الإعلامي"(العاقد, 2002، ص110).

ويمكن التعرف على الخطاب الإعلامي الأردني من خلال محتوى الرسائل الإعلامية المنقولة عبر وسائل الإعلام المختلفة، ومن الملاحظ أن مضامين وسائل الإعلام الأردنية الرسمية، تنبع من مفهوم التعبئة السياسية والفكرية لخدمة النظام السياسي وتوجهاته، في حين تأتي احتياجات الجمهور، التي غالبا ما يحددها النظام السياسي من خلال السلطة التنفيذية، في المرتبة الثانية، والتي قد لا تمثل الاحتياجات الفعلية للجمهور.

ويتركز البحث على الخطاب الإعلامي للسلطة التنفيذية، بسبب انتفاء دور السلطتين التشريعية والقضائية في ظل سيطرة السلطة التنفيذية، "وتصنف وسائل الإعلام الأردنية حسب ملكيتها، إلى رسمية وخاصة ومختلطة، إذ تملك الحكومة وسائل الإعلام الرسمي بالكامل (وكالة الأنباء الأردنية، ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون)، التي تتولى نقل الخطاب الإعلامي الرسمي الأردني المعبّر عن توجهات السلطة التنفيذية، أما الإعلام الخاص فيتمثل ببعض الصحف اليومية (الغد والعرب اليوم والأنباط والديار، وجميع الصحف الأسبوعية، وبعض الإذاعات المحلية، ومحطات التلفزة الفضائية، وتشارك الحكومة القطاع الخاص ملكية الإعلام المختلط، إذ تملك 61% من أسهم جريدة "الرأي"، و39% من أسهم جريدة "الدستور" (زيادات، 1997، ص173).

والخطاب الإعلامي هو رسالة دائمة التطور والتغيير، يتم نشرها لتحقيق هدف معين، وهذه الرسالة قد يتحقق هدفها إذا تم إعدادها بشكل سليم، وقد تكون نتائجها سلبية إذا اعتمدت على مصطلحات جاهزة ومستهلكة دون دراسة وتمعن. ويرى الباحثان أن الخطاب الإعلامي الأردني قد تميز عبر السنوات الماضية بالضعف والتكرار، وافتقاره إلى الموضوعية والمهنية، واستخدام مفردات عامة تثير مشاعر البسطاء، بالإضافة إلى استعانته بمرتكزات ضعيفة عن الخطاب الإعلامي، لذلك لا بد من آلية لتقوية الخطاب الإعلامي الأردني، بواسطة مضمون استراتيجي، يحترم العقول الناضجة.

الدراسات السابقة

قام الباحث بمراجعة الدراسات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، وعلى الرغم من ندرة هذه الدراسات وقلتها نظراً لحداثة الموضوع، فقد تمكن الباحث من رصد الدراسات الآتية وعلى مسارين:

الدراسات العربية:

- **دراسة نجادات (2013). وعنونها، "الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولات المنشودة في المجتمع الأردني".**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى اهتمام الصحافة الأردنية اليومية بتغطية الاحتجاجات التي انطلقت في الأردن في بداية عام 2011، وبطبيعة مطالب المحتجين، وفيما إذا كانت الحكومة الأردنية مهتمة بتلبية هذه المطالب أم لا .وتصنف هذه الدراسة ضمن نوعية البحوث الوصفية، وقد لجأ الباحث إلى منهج المسح (Survey) لدراسة جمهور الصحف المدروسة، وإلى منهج تحليل المحتوى (Content Analysis) لدراسة المضامين المنشورة وتحليلها. وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الصحف الأردنية اليومية الصادرة باللغة العربية، أما عينة الدراسة فقد شملت صحيفتي "الدستور"، و"العرب اليوم".

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن غالبية الأنماط الصحفية، التي عالجت موضوعات الاحتجاجات، كانت عبارة عن أخبار وتقارير إخبارية، وأن معظم الاحتجاجات جاءت على شكل مسيرات، وأن المنظمين لهذه المسيرات كانوا من قطاعات مختلفة، وقد تركزت مطالب المحتجين على القضايا العامة، ونادى المحتجون بشكل رئيس بمحاربة الفساد والمفسدين، وبإجراء تعديلات على القوانين الناظمة للحياة الدستورية والديمقراطية، وبرحيل الحكومة، وحل مجلس النواب. كما توصلت الدراسة إلى أن ضعف أداء المجلس النيابي الحالي

(السادس عشر)، وعدم جدية الحكومة في تنفيذ برامج الإصلاح، وتجذر الفساد، مع وجود قوى الشد العكسي المناهضة للإصلاح، سوف تؤدي إلى عدم تحقيق الإصلاحات في الأردن.

- **دراسة العدوان (2011)، وعنوانها، "تغطية الصحافة الاردنية لأحداث تونس ومصر 2010-2011".**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى التغطية الصحفية للصحف اليومية الاردنية لأحداث تونس ومصر (2010-2011)، وكيفية تناولها لهذه الأحداث من جوانب متعددة. وقد تكونت عينة الدراسة من صحف (الرأي، العرب اليوم، الغد) حيث تم تحليل (21) عددا من الأعداد التي صدرت خلال الفترة 15/12/2010 ولغاية 15/6/2011. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت أسلوب تحليل المضمون.

وقد توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات الصحف الاردنية إزاء الأحداث تنوعت ما بين مؤيد ومحايد وبدون اتجاه. وأن الصحف الأردنية الثلاث نوعت مصادر معلوماتها لتغطية الأحداث والأخبار، مابين وكالات الانباء العالمية ومصادر خاصة بالصحيفة نفسها والصحف والمجلات والانترنت، وقد اعتمدت على وكالات الانباء العالمية في معظمها. كما أشارت نتائج الدراسة إلى تدني نسبة المواد التي لم يتم فيها استخدام الألوان والصور، وأن التغطية الصحفية التقريرية تفوقت على التغطية التمهيدية. وقد جاءت اعلى نسبة للمواد المنشورة في الصفحات الداخلية من الصحف المدروسة.

- **دراسة العلاونه (2011)، وعنوانها "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري".**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور مواقع التواصل الاجتماعي، في حفز المواطنين الأردنيين للمشاركة في فعاليات الحراك الجماهيري، باستخدام منهج المسح الإعلامي، بشقيه الوصفي والتحليلي، على عينة بلغت (296) مفردة، من النقابيين في مدينة إربد.

وكان من أبرز النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة أن ما نسبته (74,7%) من النقابيين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي، و(24,3%) منهم يستخدمونها لأنها تتيح الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية. وبينت النتائج كذلك أن (56,6%) من النقابيين يشاركون في الحراك الجماهيري الذي يطالب بإجراء الإصلاح والتغيير في الأردن، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. وقد تصدرت المطالبة بإصلاحات دستورية قائمة موضوعات الحراك الجماهيري، التي يشارك فيها النقابيون عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وحصلت على ما نسبته (14,4%)، تلتها المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية بنسبة (14,1%).

- **دراسة العمرو (2011)، وهي بعنوان "دور البرامج الدينية في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردني في التحولات والتغيرات الحاصلة في الوطن العربي"**

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور دور البرامج الدينية في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الاردني في التحولات والتغيرات الحاصلة في الوطن العربي. وكان من أبرز النتائج التي توصلت الدراسة اليها أن التحولات والتغيرات التي عصفت وتعصف ببعض البلدان العربية تراوحت بين مطالبة بتغيير الانظمة وقد تحقق ذلك، وبين مطالبة بتغيير الانظمة ولكنها لازالت تراوح مكانها بين كرّ وفرّ، وبين مطالبة بتعديلات دستورية واصلاحات سياسية وإدارية واقتصادية ومحاربة الفساد والمفسدين. وأن هذه التحولات امتازت بأنها شعبية لم يكن للاحزاب والتظيمات شأن فيها، وظهر دور الشباب الفاعل فيها، وسلميتها وبعدها عن التخريب والتدمير في الغالب. وأن الوضع في الاردن امتاز باتفاق الشعب الاردني قاطبة بمختلف فئاته ومنابته واطيافه الفكرية والثقافية والسياسية على حماية النظام كونه صمام الأمان لحماية البلد، واتفاق الشعب الأردني أيضا على ضرورة ووجوب الاصلاح ومكافحة الفساد، ولكن كان الاختلاف في طريقة التعبير عن المطالبة بالاصلاح . كما توصلت الدراسة إلى أن للاعلام بجميع أنواعه المرئي والمسموع والمكتوب والالكتروني دورا فاعلا في التعامل مع هذه التحولات من خلال نقل الاخبار والتحليلات والطروحات والمناقشات لهذه التحولات. وقد تراوحت مواقف الاعلام بين إعلام حكومي كان يتعامل وفق سياسة الحكومة التي يتبع لها ويعبر عن رأيها، وبين إعلام خاص انقسم الى محايد وتعامل مع التحولات بمهنية وصدق وإلى إعلام تجييش وإثارة وتهويل. وأخيراً حرص الإعلام الديني على توجيه المواطن وارشاده للطريق الصحيح في التعبير عن الرأي وعدم الالتفات للاراء الداعية إلى العنف والتخريب والتدمير وبيان حكم هذه السلوكيات الخاطئة التي رافقت التحركات المنادية بالاصلاحات، والتأكيد على مبدأ الدين الاسلامي في حرمة الدماء والاعراض والاموال وحماية مقدرات الوطن كي ننعم بنعمة الأمن والأمان التي منّ الله سبحانه وتعالى على أمته بها.

- **دراسة فاضل (2000)، وعنوانها "العوامل المؤثرة في تشكيل الخطاب الصحفي المتعلق بقضية الخصخصة"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أوجه الاتفاق، والاختلاف في توظيف القوى الفاعلة، والأطر المرجعية ومسارات البرهنة داخل الخطاب الصحفي المتعلق بقضية الخصخصة، وذلك من خلال تحليل الخطاب الصحفي لصحف "الأهرام"، و"العربي"، و"الأسبوع"، حيث تم سحب عينة عشوائية منتظمة من أعداد الصحف الثلاث خلال عام 1999م، شملت 48 عدداً من صحيفتي الأهرام، والعربي، و12 عدداً من الأسبوع، وتم تحليل المواد الإخبارية، والمواد التفسيرية، ومواد الرأي في هذه الصحف. واعتمدت الدراسة على منهج المسح، وعلى أدوات: "تحليل القوى

الفاعلة - تحليل الأطر المرجعية - تحليل مسارات البرهنة"، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة، **أن الخطاب السياسي كان له** دور كبير في التأثير على الخطاب الصحفي لصحف الدراسة.

- **دراسة عبد ربه (2004)، وعنوانها "الإصلاح السياسي في الخطاب السياسي الرسمي تحليل المسكوت عنه"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مضمون الإصلاح السياسي في الخطب والتصريحات الرسمية، واتجاهاتها نحو الإصلاح، وذلك في الفترة من 1998م إلى 2002م، واستخدمت أسلوب تحليل أثر فعل الكلام والبحث عن المسكوت عنه، وتوصلت الدراسة إلى أن الخطاب السياسي الرسمي، فيما يتعلق بقضايا الإصلاح السياسي، ركز على قضية حرية تنظيم الأحزاب، وإتاحة الفرصة أمام مزيد من المشاركة السياسية. وتوصلت أيضا إلى أن الخطاب السياسي الرسمي قد ربط بين الإصلاح السياسي من جانب، والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من جانب آخر، مؤكدا عدم انفصالهم، مما يتعارض مع رؤية أحزاب المعارضة التي طرحت قضايا الإصلاح السياسي باعتبارها قضايا ذات أولوية مطلقة، دون الاهتمام الكبير بقضايا الإصلاح الاقتصادي.

- **دراسة إبراهيم (2005)، وعنوانها "خطاب الإعلام والهوية في وسائل الإعلام الأمريكية".**

وهدفت هذه الدراسة إلى توصيف الخطاب الإعلامي الأمريكي الموجه باللغة العربية وتحليله. وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي، كما استعانت بالمنهج المقارن أيضا، وضمت الدراسة 45 عددا من مجلتي "هاي"، و"نيويورك"، وموقعي "شبكة CNN، وراديو سوا" على شبكة الإنترنت، خلال الفترة من الأول من شهر حزيران وحتى نهاية كانون الأول من عام 2003م.

وتوصلت الدراسة إلى تضاؤلَ حجم اعتماد وسائل الإعلام الأمريكية الموجهة بالعربية على المصادر العربية، وهو ما يعكس غلبة الأطر والمفاهيم الأمريكية، وسيادة نمط تدفق المعلومات الأحادية الجانب، الأمر الذي يقلل من مصداقية الخطاب الأمريكي.

كما توصلت الدراسة ايضاً إلى أن الخطاب الأمريكي اتجه إلى تأكيد الهيمنة الأمريكية، من خلال الإسراف في استخدام الصفات الإيجابية الدالة على القوة والقطرية، مثل "الإمبراطورية الأمريكية، القوة العظمى الوحيدة، القرن الأمريكي". كما توصلت كذلك إلى بروز بعض الأطر مثل بروز أطر الصراع، والنموذج الأمريكي، والديمقراطية، والكراهية، الأمر الذي يعكس مرتكزات

الخطاب الإعلامي المنطلق من حتمية الصراع بين ما يسمى بمحوري الخير والشر، وحتمية انتصار محور الخير الأمريكي.

- **دراسة صادق (2006)، وعنوانها "دور الصحافة المصرية في إدارة الأزمات".**

هدفت هذه الدراسة إلى رصد أطروحات الخطاب الصحفي المثار حول الأزمة داخل صحف الدراسة، والأطر المرجعية التي تستند إليها، والوقوف على نوع الخطاب وسماته، والقوى الفاعلة فيه وأدوارها وصفاتها. وهدفت أيضا إلى تحديد مسارات البرهنة التي ارتكز عليها الخطاب الصحفي في طرح الأفكار، والمواقف، والأبعاد، والجوانب المختلفة للأزمة.

وقد استخدمت الدراسة منهج المسح لتحليل مضمون التغطية الصحفية لموضوعات "أزمة 11 سبتمبر"، فضلا عن تحليل الخطاب الصحفي المثار حول الأزمة، وكذلك طبقت الدراسة المنهج المقارن على عينة من صحف "الأهرام"، و"الوفد"، و"الأهالي"، و"لأسبوع"، وذلك خلال الفترة الزمنية من 12-30/9/ 2004م.

وتوصلت الدراسة إلى تعدد الأطر المرجعية التي استندت إليها خطابات الرأي في صحف الدراسة الأربع، فمنها ما هو سياسي، وما هو ديني، وقانوني، وتاريخي، وما هو ثقافي، وإلى تباين وسائل الطرح الصحفي بين صحيفة الأهرام من ناحية والصحف الثلاث الأخرى من ناحية أخرى، حيث تبنت الأهرام فلسفة الخطاب العقلاني الذي يسعى إلى محاورة العقل ودعم المقولات بالحقائق والأسانيد المقنعة، في حين تتخذ "الوفد"، و"الأهالي"، و"الأسبوع" من أساليب الإثارة، والأساليب غير المقنعة، سبيلا للإقناع والتأثير. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى تعدد فئات القوى الفاعلة داخل خطابات الرأي بصحف الدراسة الأربع.

- **دراسة موسى (2008)، وعنوانها "انعكاسات الخطاب الصحفي على تشكيل اتجاهات الجمهور العام والنخبة في مصر نحو قضايا الإصلاح السياسي".**

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى تأثير اتجاهات الخطاب الصحفي في الصحافة المصرية نحو الإصلاح السياسي، والتعرف على الدور الذي لعبته الصحافة المصرية في بلورة قضايا الإصلاح السياسي ومناقشتها.

واعتمدت الدراسة في شقيها التحليلي والميداني على المنهج المسحي، والمنهج المقارن، في عينة من الصحف المصرية وهي صحيفة "الأهرام"، و"الوفد"، و"الأهالي"، و"المصري اليوم"، وامتد الإطار الزمني للدراسة خلال الفترة من 1/12/2006 م، وحتى 31/3/2007م .

وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين بين الصحف القومية ممثلة بـ"الأهرام" في ترتيبها للقضايا السياسية عن الصحف الحزبية ممثلة "بالوفد والأهالي"، والصحف الخاصة ممثلة بـ"المصري اليوم" بدرجة كبيرة.

الدراسات الأجنبية

1- دراسة Koopmans and Statham (1999)، وعنوانها:

"Integrating Protest Event and Political Discourse Approaches"

اعتمدت هذه الدراسة على تحليل الخطابات السياسية في الصحف الألمانية والبريطانية، خلال عملية الاحتجاجات التي شهدتها الساحة الدولية. واستندت هذه الدراسة على تناول الخطاب من منظور التحليل الواسع، الذي يعتمد على التحليل الكمي دون إهمال للتحليل الكيفي لها.

واستخدمت هذه الدراسة منهجي المسح والمقارن، واقتصرت عينة الدراسة على فئة من شرائح المجتمع الممثلة فيمن يقومون بعملية الاحتجاجات من جهة، ومن الموظفين الحكوميين في الدوائر الرسمية من وجهة أخرى. وتوصلت الدراسة إلى أن السلطة تقوم بتوظيف أو توضيع الاحتجاجات بشكل رسمي، وربطها بالقرار السياسي دون إيقاف عملية إبداء الرأي السياسي.

2- دراسة Pietkainen & Hujanen (2003)، وعنوانها:

"Analysis of Newspapers Speech on Ethnic and Regional Issues in the North of Finland"

استهدفت هذه الدراسة تحليل بعض نصوص الصحف الفنلندية حول القضايا العرقية والإقليمية في الشمال الفنلندي، حيث تركزت الدراسة على النصوص التي تمثل الهويات الشمالية والقضايا المنشورة فيها من عام 1985م وحتى عام 1994م، على الصحف الإقليمية والوطنية.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج فركلوت في تحليل الخطاب من خلال ربطه بالواقع الاجتماعي. وقد توصلت الدراسة إلى تحليل الخطاب الصحفي الذي يؤكد على أن استعمال اللغة جزء من العرف الاجتماعي؛ لأنه مرتبط بالاستعمالات الاجتماعية والسياسية.

3- دراسة Andre Kapicezvki (2003)، وعنوانها:

"Political Reforms in the Gulf Cooperation Council (GCC)"

وتناولت هذه الدراسة الإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بالاعتماد على المنهج التاريخي في تتبع مسيرة الإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1991م، والقرارات التي اتخذت في سبيل ذلك، وبين الباحثان أنه نتيجة لبعض التطورات التي حدثت في العالم، التي منها احتلال العراق للكويت 1990م، واندلاع حرب الخليج الثانية، وسماح دول الخليج ببث أخبار قناة CNN الأمريكية أثناء تلك الحرب، ثم انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية وتحول هذه الدول إلى دول ديمقراطية، أدى الى اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي في المبادرة بالإصلاحات السياسية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه قد بدأت تتحقق إصلاحات سياسية متعددة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وهذه الإصلاحات إما استجابة لضغوط المعارضة، أو كتدابير وقائية من الحكام أنفسهم لتجنب احتجاجات متوقعة، كما توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي متشابهة من حيث الشكل، وأنها تسير بمستويات متفاوتة في كل دولة من دول المجلس.

4- دراسة Al Kohlani (2010)، وعنوانها:

The Function of Discourse Markers in Arabic Newspaper Opinion Articles"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأطر المرجعية المستخدمة في خطابات الرأي في الصحف العربية وأدوارها، حيث قامت الباحثة باستخدام وحدة الكلمة والفقرة في تحليل الخطابات، وتكونت عينة الدراسة من (50) مقالا، وقامت الباحثة بتحليل الخطاب على ثلاث مراحل؛ أولا: تجزئة النص الى فقرات وجمل، وثانيا: وصف العلاقات الوظيفية التي تربط وحدات النص ببعضها، وثالثا: التعرف على الأطر المرجعية التي استند إليها الخطاب في صحف المدروسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأطر المرجعية على مستوى وحدة الجملة قد اتسمت بأنها "إثرائية، تقابلية، توضيحية، استنتاجية، تسلسلية، استثنائية، موضوعية، تفاعلية"، أما على مستوى الفقرة فقد توصلت الدراسة إلى أن الأطر المرجعية قدمت ثلاث مهام للفقرة وهي: "الاستمرارية، وإعادة التركيز، وتنوع الموضوعات".

التعليق على الدراسات السابقة:

لاحظ الباحثان بعد استعراضهما للدراسات السابقة، ندرة البحوث التي تناولت اتجاهات الخطاب الصحفي الأردني لمختلف الموضوعات. في حين تطرقت بعض الدراسات إلى التعرف على تأثير وسائل الإعلام المختلفة (الحديثة والتقليدية) على المجتمع. وقد تنوعت أدوات التحليل في الدراسات السابقة، فقد قام بعضها باستخدام تحليل المضمون، بينما لجأ بعضها الآخر إلى استخدام أداة الاستبانة، وهذا ما يميز هذه الدراسة التي استخدمت أداة تحليل الخطاب.

وقد ركزت بعض الدراسات على دراسة حالة واحدة "أزمة واحدة" سواء سياسية أم اقتصادية. وافتقرت الدراسات العربية لمنهج التحليل الخطابي للنصوص الإعلامية، حيث لم يتمكن الباحثان من الحصول على الكثير من الدراسات في هذا المجال، وغالبا ما يتم استخدام مصطلح الخطاب للتعبير عن التحليل النقدي للمضمون. وقد ركزت أغلب الدراسات السابقة على كيفية تعامل الصحافة مع الموضوعات السياسية، حيث تعاملت معها بأسلوب انتقائي، تبعا للمواقف والقضايا لحساب النظام السياسي، بما يؤكد تبعيتها للسلطة السياسية.

نوع الدراسة ومناهجها:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، "التي تهتم بدراسة الحقائق الراهنة لطبيعة القضية المثارة- باختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية-، وكذلك دراسة الواقع الحالي للظاهرة، بهدف الحصول على معلومات دقيقة وكاملة عنها، وتصنيفها وتحليلها واستعراض دلالات ونتائج مفيدة عنها" (عبد الحميد، 1990، ص49).

وقد لجأ الباحثان إلى استخدام منهج المسح الذي "يعتبر المنهج الرئيسي لدراسة وسائل الإعلام في إطارها الوصفي أو التحليلي، حيث يسمح للباحث بدراسة عدد كبير من المتغيرات في وقت واحد، مثل السمات العامة، والاجتماعية، والنفسية، وكذلك أنماط السلوك الاتصالي" (عبد الحميد، 2004، ص 158-159) .

كما قام الباحثان باستخدام المنهج المقارن للوقوف على توجهات الخطاب الصحفي على مستوى "نوع الخطاب ومسارات البرهنة والأطر المرجعية والقوى الفاعلة"، وذلك على مستوى صحف الدراسة الثلاث، وفقا لتوجهاتها الفكرية المختلفة، ويستخدم المنهج المقارن عندما يلجأ الباحث إلى الموازنة، أو المضاهاة بين حالتين مختلفتين جوهريا، أو أكثر (المنوفي، 1994، ص15).

تعريف مصطلحات الدراسة

الخطاب الصحفي: هو كل نطق أو نص يوجه عبر مؤسسة إعلامية، ويحمل وجهة نظر محددة خاصة بها، تفترض أو تسعى إلى إحداث نسبة من الإقناع أو التأثير على السامع أو المشاهد، أو القارئ، أو المتصفح، مع أخذ مختلف الظروف والملابسات بعين الاعتبار، وتنطلق عادة من أيديولوجية فكرية معينة، تتبلور في ملامح تظهر على الخطاب، وتمثل أفكارا وفقا لها، وتعبر عن حقيقة الموقف (سيد، 1997، ص7).

ويعرف الباحثان الخطاب الصحفي إجرائيا بأنه مجموعة النصوص المكتوبة في المقالات المنشورة في صحف الدراسة، والتي تدور حول قضايا الاصلاح في الأردن، وتبرز توجه الكاتب، وذلك في إطار عملية اتصالية، الهدف منها رد فعل مطلوب من متلقي الخطاب حول القضية المطروحة عبر النص، والمتعلقة أصلاً بالإصلاح بكافة أشكاله .

الخطاب السياسي: وهو الخطاب الذي يتحول من الخطاب الديني، بعد اختزاله عدة مرات، إلى الخطاب الإنساني الذي يبدأ بالمجتمع، ويصدر عنه خطب الزعماء السياسيين والقادة والرؤساء والوزراء ورجال الأعمال، بل والخطاب في الحياة اليومية من بسطاء الناس، وكشف الخطاب السياسي عن صراع الأهواء والمصالح والإرادات والقوى الاجتماعية والتنظيمات السياسية في الحراك الاجتماعي" (أبو إصبع، 1998، ص25).

ولغايات هذه الدراسة، فيقصد بالخطاب السياسي، ذلك الخطاب الذي يتمثل بالدعوة إلى إصلاح النظم السياسية في المنطقة أو تغييرها، وإطلاق مناخ حريات التعبير والإعلام، وتعزيز المشاركة الشعبية، والتعددية السياسية، وإطلاق الأساليب الديمقراطية في الحكم، المناداة بالحريات العامة.

الخطاب الديني: "يعتبر الخطاب الديني من أكثر الخطابات عمومية بكل أشكاله ومدارسه وتنوعاته، "سواء أكان مقدسا أم دنيويا أم إلهيا؛ وحيا أم إلهاما، نقلا أم عقلا، ويمتاز الخطاب الديني بأنه سلطوي أمري إذعاني، يطالب بالإيمان بالغيب بالقضايا العقدية، وأنه خطاب يقدسه كل الناس، ويعتبر من أقدم الخطابات تاريخيا، ولا يحتاج إلى مقاييس للصدق إلا من صدق القائل" (مشاقبة،2010، ص 113-114).

ويقصد به لغايات هذه الدراسة ذلك الخطاب الذي ينادي بالاصلاح عن طريق عكس الصورة السمحة للإسلام، وأن الاسلام دين يدعو إلى العمل والتسامح والحوار والتعاون.

الخطاب القانوني: "يعتبر الخطاب القانوني خطابا عاما للناس جميعا، يضع قواعد السلوك والعقوبات في حال خرق القانون، ويعتمد الخطاب القانوني على العقاب أكثر من الجزاء، وهو يعتبر اختزالا للخطاب الديني والفلسفي والأخلاقي إلى مجموعة من الأوامر والنواهي" (مشاقبه، مرجع سابق،115).

ويقصد به لغايات هذه الدراسة ذلك الخطاب الذي ينادي بإصلاح البنية التشريعية، وتفعيل دور مؤسسات الدولة المختلفة بما يخدم الصالح العام، ويحقق العدالة بين الناس وفق القانون.

الخطاب الاقتصادي: يعدُ الاقتصاد ركناً اساسيا في تنمية المجتمعات وازدهارها، وأن صلاح الاقتصاد مؤشر على صلاح المجتمع. أما لغايات هذه الدراسة فيقصد بالخطاب الاقتصادي "الدعوة إلى إصلاح البنى الاقتصادية، وفتح الأسواق، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتقليص هيمنة الدولة على المرافق الاقتصادية.

الخطاب المختلط: وهو الخطاب الذي يشتمل على أكثر من من توجه، كأن تتحدث المقالة عن الشأن الإقتصادي والسياسي معاً، أو الشأن القانوني والديني والسياسي ... وهكذا.

الإصلاح: هو الاستراتيجيات الواجب استخدامها من قبل الحكومات المتعاقبة من أجل تطوير النظام القائم في الدولة الأردنية، بهدف الوصول إلى الأنموذج الإصلاحي، الذي يلبي الحاجات المدنية للمواطن الأردني.

الربيع العربي: هو عبارة عن الأحداث والتطورات الجارية التي شهدتها وتشهدها الساحة العربية، ممثلة بالاحتجاجات والحركات والثورات في كل من تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسوريا ... المطالبة بإحداث التغيير على كافة الصعد نحو الأفضل.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من كافة الصحف الأردنية اليومية الصادرة باللغة العربية وهي "الرأي، الدستور، العرب اليوم، الديار، الغد، الأنباط، السبيل"، أما عينة الدراسة من الصحف فقد اشتملت على صحف "الرأي"، و"العرب اليوم" و"السبيل". ولقد تم اختيار صحيفة "الرأي" باعتبارها الأوسع انتشارا في الأردن، وثاني أقدم صحيفة بعد "الدستور". أما "صحيفة العرب اليوم" فتم اختيارها على أساس أنها مملوكة بالكامل للقطاع الخاص، مما يعطيها مساحة أكبر من الحرية، وتمثيل الرأي والرأي الآخر. أما صحيفة "السبيل" فتم اختيارها باعتبارها إحدى الصحف التي

تهتم بالتحليلات السياسية والتحقيقات الاجتماعية، وتمثل فكر "حزب جبهة العمل الإسلامي"، المعارضة للحكومة الأردنية.

أما عينة الدراسة الزمنية فقد امتدت على مدار عام كامل من 14/1/2011م، وهو اليوم الذي انطلقت فيه شرارة الاحتجاجات وانطلاق المسيرات المطالبة بالإصلاح بشكل رئيسي في الأردن وحتى 13/1/2012م، وهو وقت اجراء الدراسة. وقد تم اختيار العينة الزمنية عشوائياً، وعلى مرحلتين؛ الأولى عشوائية بسيطة، حيث تم اختيار العدد الأول من بين أيام الاسبوع الثالث من الشهر الأول من عام 2011م، وكان ذلك يوم السبت 14/1/2011م، أما المرحلة الثانية فاستندت الى الاسبوع الصناعي المتكرر حيث تم اختيار العدد الثاني بناءً على مساحة زمنية تقدر بأسبوع كامل بين العدد الأول والثاني، والثاني والثالث، ... وهكذا، حيث تكون أيام الاسبوع ممثلة بشكل متساوٍ وعلى مدار العام، وبذلك فقد انتهت مفردات عينة الدراسة في يوم السبت أيضاً 10/1/2012م. وتكونت عينة الدراسة من (46) عددا لكل صحيفة من صحف "الرأي"، و"العرب اليوم"، و"السبيل". وقد قام الباحثان بتحليل الخطاب المتضمن في جميع المقالات المنشورة في صحف الدراسة المتعلقة بالإصلاح، التي بلغ عددها (109) مقالات، منها (55) في الرأي، و(28) في العرب اليوم، و(26) في السبيل.

أداة الدراسة:

قام الباحثان باستخدام أداة "تحليل الخطاب"، وقد تم الاعتماد في تحليل الخطاب الصحفي المثار حول موضوعات الإصلاح بصحف الدراسة، على آليات تحليل الخطاب التالية:

1- **تحليل الأطر المَرْجِعِيَّة:** قام الباحثان برصد وتحليل للمبادئ التي تستند إليها صحف الدراسة، في عرض خطابها بشأن موضوعات الإصلاح، والأطر التي تعتمد عليها المعالجة من حيث مجموعة الإحالات المرجعية التي تستند إليها في تأكيد مواقفها من عملية الإصلاح، ومدى تعبيرها عن القوى السياسية والتيارات السائدة في المجتمع. وتشمل الأطر المرجعية التي تميز بها خطاب الرأي في صحف الدراسة ما يلي:

أ- الإطار السياسي: ويشمل المبادئ والمناهج السياسية مثل مبادئ الديموقراطية، والحوار، والنقاش... وغيرها.

ب- الإطار الديني: ويشمل المبادئ الدينية المستوحاة من القران الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والفكر الإسلامي، مثل مبدأ الشورى، ومبدأ الاستقامة... وغيرها.

ج - الإطار القانوني: ويشمل المبادئ المستمدة من القوانين والدستور، مثل مبدأ المساواة، ومبدأ استقلالية القضاء... وغيرها.

د - الإطار الاقتصادي: ويشمل المبادئ الاقتصادية العملية، مثل مبدأ أولوية الاقتصاد، ومبدأ اقتصاد السوق... وغيرها.

2- **تحليل مسارات البرهنة:** قام الباحثان في هذه الدراسة برصد الأمثلة والبراهين، التي تستعين بها الصحف المدروسة وكتابها، في دعم تصوراتها عن أبعاد عملية الإصلاح وجوانبها، وذلك من مواد الرأي، والتي تتضمن أدلة وبراهين تبرز وجهة نظر الصحيفة تجاه موضوعات الإصلاح، وتشمل:

أولا: مسارات البرهنة المنطقية- وتشمل مبررات "سياسية، دينية، قانونية، تصريحات المسئولين، الأرقام والإحصائيات، بيانات وتقارير لمؤسسات دولية، إحالات تاريخية".

ثانيا: مسارات البرهنة غير المنطقية – وتشمل "عرض وجهة نظر واحدة، شعارات بلاغية، الرموز، دلالات الألفاظ والمعاني".

3- **تحليل القوى الفاعلة:** قام الباحثان "ومن خلال مواد الرأي" بتحليل القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي المثار حول موضوعات الإصلاح في صحف الدراسة – خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة – وذلك على مستويين: الأول "كمي" يتمحور حول إحصاء عدد الأدوار والصفات المُقَدَّمة في الخطاب عن الفاعل الواحد. والثاني "كَيْفِي" ويتمحور حول طبيعة الأدوار التي يقدمها الخطاب الصحفي عن مختلف القوى الفاعلة في موضوعات الإصلاح مجال الدراسة، وتتضمن:

1- **قوى فاعلة داخلية،** وتشمل "الملك، مسئولين حكوميين، مؤسسات تشريعية، أحزاب ونقابات مهنية، الحراك الشعبي، أخرى".

2- **قوى خارجية،** وتشمل "الأزمة الاقتصادية العالمية، المحطات الفضائية، إسرائيل، الدول الأوروبية، السفارات، الأجندات الخارجية".

اختبارا الصدق والثبات

بهدف تحقيق صدق الأداة فقد قام الباحثان بعرض استمارات الأطر المرجعية ومسارات البرهنة والقوى الفاعلة على عدد من الأكاديميين المختصين[1]، وذلك من أجل الوقوف على أماكن

1- **تم عرض الأداة على كل من:**

1- د. حاتم علاونه، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك.
2- د. عادل صادق، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك.
3- د. محمود السماسيري، قسم العلاقات العامة والإعلان، كلية الإعلام، جامعة اليرموك.

التعديل إذا احتاجت الأداة إلى ذلك، وتمت الاستفادة من آرائهم وإرشاداتهم عند تحليل الشكل النهائي للأطر المرجعية، ومسارات البرهنة، والقوى الفاعلة في أداة التحليل.

وفيما يتعلق بثبات الأداة، قام الباحثان بالاستعانة بمحلل آخر، لتحليل عينة من المقالات الصحفية، على مستوى نوع الخطاب، والأطر المرجعية، ومسارات البرهنة، وأدوار القوى الفاعلة وسماتها، وبما نسبته 10% من المقالات موضوع الدراسة، ثم تم رصد الاتساق بين المحلل والباحثين، فتبين وجود نسبة اتساق بلغ مقدارها (89%)، وهي نسبة مقبولة تؤكد ثبات الأداة حسب معادلة هولستي. وذلك "لأن عملية الثبات تسعى إلى التأكد من وجود درجة عالية من الاتساق ببعدين هما؛ الاتساق بين الباحثين القائمين بالتحليل، والاتساق الزمني"(حسين، 1995، ص 126).

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولا- أنواع الخطاب الصحفي: يعد الخطاب الصحفي بمثابة مجموعة من المقولات والتصورات التي تحمل مضموناً معيناً عبر نصوص مختلفة، تشكل بمجملها قضية مطروحة.

جدول رقم (1): نوع الخطاب في صحف الدراسة

الصحف	الرأي		السبيل		العرب اليوم		الإجمالي	
التكرار والنسبة نوع الخطاب	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سياسي	25	45.5%	12	43%	14	53.8%	51	46.78%
قانوني	8	14.5%	3	10.7%	4	15.4%	15	13.76%
اقتصادي	7	12.7%	2	7.1%	3	11.5%	12	11.01%
ديني	5	9.1%	8	28.5%	3	11.5%	16	14.67%
مختلط	10	18.2%	3	10.7%	2	7.7%	15	13.76%
الإجمالي	55	100%	28	100%	26	100%	109	100%

وحول نوع الخطاب الصحفي المستخدم في تناول موضوعات الإصلاح في صحف الدراسة، تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى أن الخطاب السياسي جاء في المرتبة الأولى في كل الصحف المدروسة، وبنسبة مقدارها (46.78%). وجاء الخطاب الديني في المرتبة الثانية وبنسبة

مقدارها (14.67%)، وفي المرتبة الثالثة جاء الخطابان القانوني والمختلط، وبنسبة مقدارها (13.76%) لكل منهما، وجاء في المرتبة الأخيرة الخطاب الاقتصادي وبنسبة بلغت (11.01%).

وعلى مستوى كل صحيفة على حدة، فقد جاء الخطاب السياسي في صحيفة " الرأي" في المرتبة الأولى وبنسبة مقدارها (45.5%)، ثم جاء الخطاب المختلط في المرتبة الثانية، وبنسبة مقدارها (18.2%)، يليه الخطاب القانوني في المرتبة الثالثة، وبنسبة مقدارها (14.5%)، وجاء الخطاب الاقتصادي في المرتبة الرابعة، وبنسبة مقدارها (12.7%)، وأخيرا جاء الخطاب الديني بنسبه (9.1%). ويلاحظ على الخطاب الصحفي لمواد الرأي بصحيفة "الرأي" الآتي:

جاء الخطاب السياسي في مقدمة الخطابات المطروحة لتناول موضوعات الإصلاح متقدماً على الخطاب الديني، والخطاب القانوني، والخطاب الاقتصادي، والخطاب المختلط، ولعل ذلك يعزى إلى الطبيعة السياسية الرسمية للصحيفة، حيث أبرز الخطاب السياسي تصريحات الملك لتؤكد في مجملها موقفه الداعم لعملية الإصلاح، كما أبرز الدور الحكومي الفاعل والأساسي في عملية الإصلاح، وتناول الخطاب السياسي أيضا الجوانب الرئيسية لعملية الإصلاح، وضرورة وضع آلية جدية في النهج الإصلاحي.

وجاء الخطاب المختلط في المرتبة الثانية، حيث جاء خطاب صحيفة "الرأي" مختلطا بين "السياسي والديني" و"السياسي والقانوني" و"السياسي والاقتصادي"، والذي يجمع بين سمات الأنواع السابقة، نظراً لقيام بعض المسئولين السياسيين بالاستناد إلى مبادئ الدين الإسلامي والقواعد القانونية والاقتصادية لدعم الفكر الإصلاحي. كما جاء الخطاب القانوني في المرتبة الثالثة، حيث أبرز هذا الخطاب الموقف القانوني من قضية الإصلاح، عن طريق تناول بنود الدستور الأردني، ومخرجات لجنة الحوار الوطني، وسن القوانين والتشريعات التي تتطلبها المرحلة، كقانون انتخاب وأحزاب عصري يعمل على تحقيق خطوات إصلاحية جادة .

وجاء الخطاب الاقتصادي في المرتبة الرابعة في تناول موضوعات الإصلاح، حيث أبرز الدور المهم الذي تلعبه الإصلاحات الاقتصادية في عملية الإصلاح في ظل الوضع الاقتصادي الراهن للأردن. وأخيرا جاء الخطاب الديني في المرتبة الأخيرة في تناول قضية الإصلاح، حيث أبرز الموقف الديني الرسمي من عملية الإصلاح عن طريق تصريحات وزير الأوقاف ومفتي عام المملكة، التي تعكس في مجملها الصورة السمحة للإسلام، وأنه دين يدعو إلى العمل والإصلاح والتسامح والحوار والتعاون.

أما في صحيفة "السبيل" فقد جاءت الموضوعات التي تناولتها مواد الرأي فيها حول عملية الإصلاح وتداعياتها متميزة بالطابع السياسي المعتمد على إضفاء الرؤيا السياسية للإصلاح، إذ جاء في المرتبة الأولى الخطاب السياسي وبنسبة مقدارها (43%)، وجاء الخطاب الديني في

المرتبة الثانية بنسبة مقدارها (28.5%)، يليه الخطاب القانوني والمختلط وبنسبة مقدارها (10.7%) لكل منهما، وأخيرا جاء الخطاب الاقتصادي وبنسبة مقدارها (7.1%).

ويلاحظ على خطاب الرأي في صحيفة "السبيل" تركيزه على الجانب السياسي في تناول موضوعات الإصلاح، حيث أشار إلى رؤية سياسية في إدارة عملية الإصلاح، معتمدة على فكر إصلاحي إسلامي مستمد من المبادرات الإصلاحية لحزب جبهة العمل الإسلامي. وجاء الخطاب الديني في المرتبة الثانية، مشيراً إلى تنديد الإسلام بالفساد، وأن الإسلام دين يدعو إلى الإصلاح، وينبذ الفساد والمفسدين، وأن ما يقال من أن الإسلام والإسلاميين هم أصحاب فكر إرهابي إنما هو أكذوبة كبرى وحملة ضد الإسلام، لا بل إن الدين الإسلامي هو دين الحياة، وقدم الكثير للناس من قواعد العدل الاجتماعي.

وجاء الخطاب القانوني معتمدا على إضفاء رؤية قانونية مستندة على المشرع الأساسي وهو القرآن الكريم والسنة النبوية اللذين يحتويان على كافة القواعد والقوانين التي تحكم وتدير كافة الجوانب، والتي تصلح لكل زمان ومكان. كما جاء الخطاب المختلط مرتبطاً بتناول قضايا متعددة متعلقة بموضوعات الإصلاح مثل الطرق والأساليب الأساسية التي يجب أن يتم تناولها للسير قدماً في عملية الإصلاح وفتح ملفات الفساد الاقتصادي، وأبرز الخطاب المختلط "الديني والسياسي" أن الديمقراطية صناعة إسلامية برزت معانيها في مبادئ الشورى والاهتمام بالعدالة الاجتماعية، وأن الإسلام هو التعبير الحضاري عن الإصلاح في الأرض ومحاربة المفسدين، أما الخطاب الاقتصادي فقد عمد إلى إبراز الدور الهام في تبني النظريات الاقتصادية الإسلامية في إدارة شؤون الدولة اقتصاديا.

أما في صحيفة "العرب اليوم" فقد جاءت الموضوعات التي تناولتها موضوعات الرأي فيها حول موضوعات الإصلاح متباينة، حيث جاء الخطاب السياسي في المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (53.8%)، بينما جاء الخطاب القانوني في المرتبة الثانية بنسبة (15.4%)، يليه الخطاب الديني والاقتصادي وبنسبة مقدارها (11.5%) لكل منهما، وأخيرا جاء الخطاب المختلط بنسبة مقدارها(7.7%).

ويلاحظ على خطاب الرأي لصحيفة "العرب اليوم" بروز الجانب السياسي في تناول موضوعات الإصلاح، من خلال إبراز الرؤية السياسية لعملية الإصلاح، وربما يعزى ذلك إلى طبيعة الملكية الخاصة للصحيفة، إذ أكد الخطاب السياسي لصحيفة "العرب اليوم" على الدور الأساسي للسلطة السياسية، كما أبرز خطابها السياسي تصريحات الملك التي يؤكد فيها المضي قدما في الإصلاح. كما أبرز الخطاب السياسي أيضاً ضعف الحكومات المتلاحقة في إدارة عملية الإصلاح، وعدم تقيدها برؤية الملك، والمستمدة من فكر الصحيفة المستقل.

وجاء الخطاب القانوني في صحيفة "العرب اليوم" معتمدا على الاستعانة بالآراء القانونية المستمدة من القانون والدستور الأردني، والتي تؤكد على أهمية القانون والقضاء العادل المفضي إلى وجود إصلاحات منطقية تنبع من قانون مواكب للتغيرات. كما جاء الخطاب الديني في الصحيفة معتمدا على المبادئ الأساسية للدين الإسلامي، والتي تحث على الطاعة لولي الأمر، وعدم الخروج عن نهجه، وخصوصا في ظل الظروف الحالية من عملية الإصلاح. أما الخطاب الاقتصادي فقد جاء مؤكدا على السير بالإصلاحات الاقتصادية قدما مع الإصلاحات الأخرى. وأخيرا جاء الخطاب المختلط مرتبطا بتناول العملية الإصلاحية من الجهات السياسية والاقتصادية، والدينية، والاجتماعية كافة، لطرح كافة الأبعاد للعملية الإصلاحية.

وبناء على ما سبق، ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (1)، يمكن للباحثين استخلاص ما يلي:

1- غلبة الخطاب السياسي في تناول موضوعات الإصلاح في صحف الدراسة، إذ جاء في المرتبة الأولى وبنسبة مقدارها (45.5%)، وربما يعزى ذلك إلى أهمية الإصلاح السياسي دون غيره من أنواع الإصلاح الأخرى، لذا جاء الطرح السياسي في تناول قضية الإصلاح، وتفسير أسبابها وتناول تداعياتها وطرح الحلول المناسبة لها، وذلك بهدف الخروج بإصلاحات سياسية ناجحة. وهذا ما يتفق مع دراسة فاضل (2000)، والتي توصلت الى أنه كان للخطاب السياسي دور كبير في التأثير على الخطاب الصحفي لصحف الدراسة.

2- أما الطرح الديني في تناول موضوعات الإصلاح فقد جاء في المرتبة الأولى في صحيفة "السبيل" وبنسبة مقدارها (28.5%)، وفي المرتبة الثالثة في صحيفة "العرب اليوم" والخامسة في صحيفة "الرأي"، حيث جاء مقتصراً على إظهار الصورة السمحة للإسلام، وأنه دين محبة وتواد وتسامح مع الآخرين، وربما يعزى احتلال الطرح الديني للمرتبة الأولى في صحيفة "السبيل" إلى طبيعة توجه الصحيفة الديني المستمد من فكر القائمين عليها.

3- وجاء الطرح القانوني في تناول موضوعات الإصلاح ليحتل المرتبة الثانية في صحيفة "العرب اليوم"، والثالثة في كل من صحيفة "الرأي" و"السبيل"، للتأكيد على أن الإصلاحات يجب أن تسير وفق القوانين والتشريعات الأردنية.

4- وجاء الطرح الاقتصادي في تناول موضوعات الإصلاح في مراتب متدنية، حيث احتل المرتبة الخامسة في صحيفة "السبيل"، والمرتبة الرابعة في صحيفة "الرأي"، والمرتبة الثالثة في صحيفة "العرب اليوم"، وربما يعزى ذلك إلى عدم وجود رؤية اقتصادية كاملة لدى بعض الكتّاب الصحفيين في صحف الدراسة الثلاث. وهذا ما يتفق مع دراسة عبدربه (2004)، التي

توصلت إلى أنه تم تناول قضايا الاصلاح السياسي في الأطروحات المقدمة في خطابات الراي لصحف الدراسة بأولوية مطلقة دون الاهتمام الكثير بقضايا الإصلاح الاقتصادي.

مما سبق يتضح تباين الطرح بين صحف الدراسة في تناولها لأبعاد الخطابات المختلفة وأنواعها، وربما يعزى السبب في ذلك إلى السياسة التحريرية لكل منها، واتجاهاتها، وملكيتها، والحرية الممنوحة للعاملين فيها. وهذا يتفق مع دراسة موسى (2008)، التي توصلت إلى أنه يوجد تباين بين الصحف القومية ممثلة بـ"الاهرام" في ترتيبها للقضايا السياسية عن الصحف الحزبية ممثلة بـ"الوفد والأهالي"، والصحف الخاصة ممثلة بـ"المصري اليوم" بدرجة كبيرة.

ثانياً: الأطر المرجعية: قام الباحث برصد وتحليل المبادئ التي استندت إليها صحف الدراسة في عرض خطابها حول موضوعات الإصلاح، والأطر التي اعتمدت عليها الخطابات الصحفية الأردنية من حيث مجموعة الإحالات المرجعية التي تستند إليها الصحف وكتّابها في تأكيد مواقفها من عملية الإصلاح.

جدول رقم (2): الأطر المرجعية تجاه موضوعات الإصلاح

الصحف	الرأي		السبيل		العرب اليوم		الإجمالي	
التكرار والنسبة / الأطر	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السياسي	35	49.30%	23	45.10%	18	40.91%	76	45.78%
القانوني	20	28.17%	11	21.57%	12	27.27%	43	25.90%
الاقتصادي	13	18.31%	3	5.88%	8	18.18%	24	14.46%
الديني	3	4.23%	14	27.45%	6	13.64%	23	13.86%
المجموع	71	100%	51	100%	44	100%	166	100%

وحول نوع الأطر المرجعية المستخدمة في تناول موضوعات الإصلاح في صحف الدراسة، تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى أن الإطار السياسي جاء في المرتبة الأولى في كل الصحف المدروسة، وبنسبة مقدارها (45.78%). وجاء الإطار القانوني في المرتبة الثانية، وبنسبة مقدارها (25.9%)، وفي المرتبة الثالثة جاء الإطار الاقتصادي وبنسبة مقدارها (14.46%)، وجاء في المرتبة الأخيرة الإطار الديني وبنسبة بلغت (13.86%) .

وعلى صعيد كل صحيفة على حدة، فقد جاء المرجع السياسي في صحيفة "الرأي" في المرتبة الأولى، وبنسبة مقدارها (49.30%)، وقد تراوح هذا المرجع بين مبادرات الملك لعملية

الإصلاح، وبين توجهات الحكومة السياسية التي تؤكد وجهة نظر الحكومة تجاه موضوعات الإصلاح المختلفة (الإصلاح السياسي، الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح القانوني... وغيرها)، والاستناد إلى إيديولوجيات سياسية أبرزها "الديمقراطية"، وقد سعى المرجع السياسي في الخطاب الصحفي لصحيفة "الرأي"، منذ بداية عملية المطالبة بالإصلاح على الساحة الأردنية إلى تحقيق هدفين أساسيين؛ أولهما دعم موقف الملك من عملية الإصلاح ومساندته، وذلك بحكم التوجه الرسمي للصحيفة, وثانيهما توضيح التعديلات الدستورية وأبعادها على القوانين الناظمة للحياة السياسية.

وتميز الخطاب الصحفي لصحيفة "الرأي"، بسيادة الأيديولوجية السياسية وهي "الديمقراطية"، وذلك عندما أكد أن ازدهار الديمقراطية وتخطيها الحاجز الرسمي لا بد له من تشجيع التعددية السياسية والاجتماعية والترابط الحر والمجتمع المدني وتعزيزها ورعايتها، وأن يكون هنالك وجود كامل وكرامة إنسانية تحترم فردية الإنسان وحقه في السعادة والحرية والعدالة والمساواة، وأن الديمقراطية هي تعددية سياسية وفكرية واجتماعية، وهي تنوع في الآراء والأفكار والمشارب والحلول.

وقد جاء الخطاب الصحفي لصحيفة" الرأي" مفسرا لموضوعات الإصلاح وأبعادها، من خلال التأكيد على مبدأ أن "الاستقرار والاستمرار متلازمان"، وكل واحد منهما صنو الآخر وشرطه الأساسي، والتأكيد من خلال العمل على هذا المبدأ في عمل الحكومات والسلطات الدستورية، والعمل أيضا على مبدأ "الانفتاح والتواصل مع سائر الأطياف السياسية"، من خلال العمل على دعوتها للمشاركة في الحكومة والانخراط في ورشة العمل الإصلاحية في الوطن، والعمل على مبدأ تعزيز النهج الديمقراطي الإصلاحي وتنميته، بحيث يبقى قلعة حضارية وعصرية قادرة على الوقوف والصمود في وجه التحديات والمطالب السياسية المستقبلية التي قد تفرض نفسها على أجندة المشهد السياسي العالمي المستقبلي.

وقد أكد الخطاب الصحفي في جريدة "الرأي" ترسيخ مبدأ "التوازن بين السلطات"، للنهوض بالحياة السياسية في السياق الدستوري والارتقاء بالأداء السياسي الحزبي والنيابي وصولاً إلى صيغة دستورية تمكن مجلس الأمة من القيام بدوره التشريعي والرقابي بكفاءة واستقلالية.

وفيما يخص المرجع القانوني في خطابات صحيفة "الرأي"، فقد جاء هذا المرجع في المرتبة الثانية، وبنسبة بلغت (28.17%)، وقد تمثل هذا المرجع بذكر الأطر القانونية لمشروع قانون المحكمة الدستورية، والمواد المعدلة من الدستور، بالإضافة إلى الميثاق الوطني، وكذلك التركيز على بنود الدستور الأردني والمواثيق التي انبثقت عنه.

ويمكن القول إن الهدف من وراء استخدام المرجع القانوني والمفاهيم القانونية في الخطاب الصحفي لصحيفة "الرأي" هو التأكيد على أن عملية الإصلاح يجب أن يرافقها السير ضمن القانون المتوافق مع الدستور، وأن ممارسة الدور الدستوري فيه إغناء للنقاش والحوار، وإنضاج للتصور والنص.

ويؤكد الخطاب القانوني على أن "الكل مسئول"، سواء كان في السلطة الرسمية أو السلطة المدنية، وقد أكد هذا الخطاب النهج الإصلاحي الأردني من خلال التشريعات والقوانين الناظمة للعمل السياسي، وفي مقدمتها قانونا الأحزاب والانتخاب، لما لهما من دور في تفعيل الحراك الشعبي والحزبي، وتأطيره بأطر سياسية مؤسسية، حتى يتواءم مع الدستور الجديد الذي يؤسس لتفعيل المشاركة الشعبية، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار في إطار الحرية والتعددية.

وفيما يخص المرجع الاقتصادي في خطابات صحيفة "الرأي"، فقد جاء هذا الخطاب في المرتبة الثالثة، وبنسبة بلغت (18.31%)، وقد تمثل هذا المرجع في آلية الاعتماد على الذات والتأكيد على برنامج الإصلاح الاقتصادي في تنمية المناطق التي استوطن فيها الفقر والبطالة، وقد تطرق الخطاب الاقتصادي في صحيفة "الرأي" إلى أن الإصلاح الاقتصادي في وقتنا الحاضر يأخذ بالثوابت السياسية الاقتصادية، غير أنه يعدّ السياسيات الناجمة عن هذه الثوابت هي العناصر المتغيرة في المعادلة، ويؤكد الخطاب الصحفي على الإصلاح الاقتصادي، من خلال التأكيد على مبدأ "العدالة"، وذلك من خلال العمل على توزيع مكاسب التنمية، وتنمية الطبقة الوسطى، التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الاقتصاد، وقدرته على جذب الاستثمار، وزيادة فرص العمل.

وفيما يتعلق بالمرجع الديني في خطابات الرأي لصحيفة "الرأي"، فقد جاء في المرتبة الرابعة، وبنسبة بلغت (4.23%). وقد تمثل المرجع الديني في ذكر المبادئ الأساسية السمحة للإسلام، والتي تدعو إلى الإصلاح والمساواة والعدالة، التي تعددت بتعدد المناهج الحياتية والاعتراف بالآخر والتمايز الثقافي والفكري وغيرها من المبادئ المستوحاة من القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة.

وقد سعى المرجع الديني في الخطاب الصحفي لصحيفة "الرأي" إلى تحقيق الإصلاح من خلال المبدأ الذي يقول: "لا يكتمل صلاح العمل في حياة الإنسان إلا بإصلاح ضميره وما انطوت عليه نفسه"، ومن خلال التأكيد على أن الدين يجب أن يكون باعثاً على طلب العرفان ومطالباً للأرواح باحترام البرهان، ولقد أكد المرجع الديني من وراء استخدام المفاهيم الدينية أن الإسلام طريق النجاة من خلال التأكيد على مبدأ "الشورى"، الذي يساعد على إنجاز العملية الإصلاحية

متعددة الجوانب، عبر فتح قنوات التحاور والتشاور بين الحكومة، ومجلس النواب والأحزاب، والقوى السياسية المختلفة.

ومن خلال تتبع المرجع السياسي في خطابات الرأي في صحيفة "السبيل"، فقد جاء في المرتبة الأولى، وبنسبة مقدارها (45.10%)، وقد تراوح هذا المرجع بين الدلالات الأيديولوجية السياسية مثل، "الديمقراطية"، و"الحس الوطني القومي"، و"الفكر الإصلاحي العالمي" المستند إلى فكر الإسلاميين في إدارة الدولة.

وفي إطار التوجه الفكري الليبرالي لصحيفة "السبيل"، فقد سعى المرجع السياسي في خطابات الرأي في الصحيفة منذ انطلاق عملية المطالبة بالإصلاح، إلى التأكيد على أن العمليات الإصلاحية المنتشرة في الدول العربية ما هي إلا مخطط صهيوني جديد، يستهدف الدول العربية ومن ضمنها الأردن، تحت غطاء الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن مواجهة هذا المخطط لا يكون إلا بالتمسك بالإصلاح السياسي والديمقراطي الحقيقي، الذي يقوم على الحريات الصادقة. كما سعى المرجع السياسي أيضاً إلى التأكيد على عقلانية الطرح السياسي لفكر الملك تجاه عملية الإصلاح في الأردن، الذي يتماشى مع الرؤيا السياسية لحزب جبهة العمل الإسلامي التي تطالب بإحداث تغييرات سياسية جذرية.

وفي هذا السياق فسر الخطاب الصحفي لصحيفة "السبيل" عملية الإصلاح عبر استناده إلى المرجعية السياسية الدينية المتمثلة بتبني الفكر الإسلامي بثوابته وفلسفته. فبمقتضى هذه الأفكار جاء الخطاب الصحفي المتحدث عن الإصلاح السياسي ليؤكد على أن الإصلاح لا يأتي إلا من خلال مبدأ "الاستقامة في الأمور والسوية في المعاملة"، وأن "الشفافية" هي عنصر أساسي في عملية الإصلاح، كما أكد الخطاب الصحفي مبدأ "التوازن في المطالبات الإصلاحية" حينما تكون وراءها قطاعات جماهيريه واسعة وتحظى بدعم شعبي، بحيث تؤدي إلى تشكيل ضغط جاد على أي نظام سياسي.

كما تناول المرجع السياسي في الصحيفة أيضا المبادئ المنطلقة من أيديولوجيا الديمقراطية بالتأكيد على حقوق المواطن وحرياته، والتأكيد على مبدأ "الحوار والنقاش" في إدارة شؤون الدولة. وعلى وجود بطانة صالحة "المستشارين" تقوم بالنصح والإرشاد لرأس الدولة.

وفيما يتعلق بالمرجع الديني فقد جاء في المرتبة الثانية في خطابات الرأي لصحيفة "السبيل"، وبنسبة بلغت (27.45%)، وقد تمثل ذلك في تناول المبادئ الدينية المستوحاة من القران، والسنة النبوية، والفكر الإسلامي. وسعى المرجع الديني في خطابات الرأي لصحيفة "السبيل" إلى الرد على الأكاذيب والافتراءات التي تشنها وسائل الإعلام المختلفة على الإسلام

والإسلاميين، التي هي بعيدة كل البعد عن الإسلام الذي من أهم مبادئه الدعوة إلى الإصلاح ومحاربة الفساد والمفسدين.

وسعى الخطاب الديني أيضا إلى تقديم "قواعد العدل الاجتماعي" مثل التعاون والبر، وأمانة المسؤولية أمام الله. كما أن الإسلام دين يحض على مواكبة التطورات، وإرساء قواعد العدل والحرية والمساواة.

وقد سعى المرجع الديني في خطابات الرأي لصحيفة "السبيل" إلى استثمار مشاعر الجمهور الأردني، لحشد أكبر عدد من المؤيدين لفكرهم، من خلال استخدامه مبدأ "الشورى" الذي يستند إلى الفكر الديني، والذي يمثله المفكرون الإسلاميون العرب من أمثال محمد عبده، والشيخ محمد الغزالي، وحسن البنا، وقد أكد المرجع الديني على "المنهج السليم" لأن الدين – أي المنهج – عند الله هو الإسلام، وأن الإسلام هو التعبير الحضاري عن الإنسانية، وأنه لم يكن دين إفساد، بل هو دين يحث على الإصلاح ويحارب المفسدين.

ومن خلال تتبع المرجع القانوني في خطابات الرأي لصحيفة" السبيل" فقد جاء هذا المرجع في المرتبة الثالثة، وبنسبة مقدارها (21.57%)، وقد تراوح هذا المرجع بين ذكر الدلالات القانونية، مثل "مبدأ المساواة"، و"الشرعية القانونية لنظام الحكم"، و"العدل في الأحكام"، كأحد أساسيات قيام العمل الإصلاحي في الدولة. وقد أكد المرجع القانوني على مبدأ "التطبيق الخلاق للقانون"، الذي يقوم على منح الحقوق الواضحة والشفافة التي تحفظ للإنسان كرامته وتحميه من تغول كل أشكال الفساد، والتأكيد على احترام القانون، وعلى مبدأ "الشعب مصدر السلطات". أما المرجع الاقتصادي في خطابات الرأي في صحيفة السبيل فقد جاء في المرتبة الرابعة، وبنسبة بلغت (5.88%)، وقد تمثل الإطار الاقتصادي في الاعتماد على مبدأ "العدالة" و"التخطيط المبني على توظيف الموارد الاقتصادية بالكامل"، والابتعاد عن نظام "الفزعة" في التخطيط الاقتصادي.

ومن خلال تتبع المرجع السياسي في خطابات الرأي في صحيفة "العرب اليوم"، لاحظ الباحثان، أن هذا المرجع جاء في المرتبة الأولى، وبنسبة مقدارها (40.91%)، وقد تمثل بالاستناد إلى نظرية "سيادة الدولة"، وذلك بحكم توجه الصحيفة المستقل، والاستناد إلى أيديولوجيات سياسية مثل "الديمقراطية"، و"العولمة"، فضلا عن الاستناد إلى المبادرات السياسية التي تتعلق بموضوعات الإصلاح في الأردن.

وتناول الخطاب السياسي "سياسة التغيير الحاسمة"، لذا فقد سعى المرجع السياسي الذي استند إليه الخطاب الصحفي لصحيفة "العرب اليوم" في إطار توجهها المستقل، إلى توضيح أخطاء السياسة الحكومية وتناقضاتها في إدارة عملية الإصلاح، التي أدت إلى تأخير إبراز معالمها

على الساحة الأردنية، وأيضاً سعى هذا الخطاب إلى التأكيد على مبدأ "الأمة مصدر السلطات"، والتأكيد على الحكومة في اتباع مبدأ "المكاشفة والمصارحة" في عملها للنهج الإصلاحي في الأردن، والتأكيد على ضرورة الإعداد الفكري والثقافي، الذي يعدّ من أهم مرتكزات بناء الشباب.

كما استدعى الخطاب الصحفي لصحيفة "العرب اليوم" إيديولوجية "الديمقراطية"، وذلك عندما أكد على أن الديمقراطية التي تطرحها الحكومة إنما تقوم على "البراجماتية" وليست الديمقراطية التي تتطلب وجود دولة القانون وشفافية المعلومات والمسائلة السياسية، وهي أمور لا تتحقق مصداقيتها إلا في النظم الديمقراطية الحقيقية، وأن ما يحدث الآن ما هو إلا عملية احتواء.

ومن خلال تتبع المرجع القانوني في خطابات الرأي في صحيفة "العرب اليوم"، جاء المرجع القانوني في المرتبة الثانية، بنسبة بلغ مقدارها (27.27%)، وقد تمثل ذلك في ذكر المبادئ التي تنطلق من القانون الأردني، والتي استندت إلى الدستور، والتأكيد على مبدأ "استقلالية القضاء"، والذي يفضي إلى وجود إصلاحات حقيقية تلبي رغبات المنادين به، فضلاً عن الدلالات القانونية المتمثلة في "منطق القانون" و"قواعد القانون الدولي". ويمكن القول إن الهدف من وراء استخدام المرجع القانوني والمفاهيم القانونية في الخطاب الصحفي لصحيفة "العرب اليوم"، هو التأكيد على أن عملية المطالبة بالإصلاح في الشارع الأردني تهدف إلى إحداث تعديلات قانونية دستورية تواكب المسيرة الإصلاحية كقانوني الانتخاب والأحزاب، والتأكيد على مبدأ "التوافق بين الإصلاحات الدستورية والخطوات الفعلية".

ومن خلال تتبع المرجع الديني في خطابات الرأي لصحيفة "العرب اليوم" تبيّن أن هذا المرجع جاء في المرتبة الثالثة، وبنسبة مقدارها (13.64%)، وقد تمثل ذلك في تناول المبادئ الأساسية المستوحاة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة التي تؤكد أن الإسلام دين تنطلق منه كافة القواعد والأسس التي تطبق على كافة الجوانب الحياتية. وقد سعى المرجع الديني في الخطاب الصحفي لصحيفة "العرب اليوم" إلى التأكيد على مبدأ "الطاعة" التي تكون سبباً في ضمان البقاء من خلال الامتثال إلى الأوامر واجتناب النواهي.

وفيما يتعلق بالمرجع الاقتصادي في خطابات الرأي في صحيفة "العرب اليوم"، فقد تبيّن أن هذا المرجع جاء في المرتبة الرابعة، بنسبة بلغت (18.18%)، وقد تمثل الإطار الاقتصادي في ذكر مبادئ الاقتصاد مثل "أولوية الاقتصاد"، ومبدأ "اقتصاد السوق". وقد أكد الخطاب الصحفي "لصحيفة العرب اليوم"، من وراء استخدام المرجعية الاقتصادية، على تنبيه الحكومة إلى ضبط الأموال الحكومية، وإعادة الأمور إلى نصابها حتى تعطي الصورة الحقيقية عن الأوضاع المالية والاقتصادية الأردنية، والخروج ببرنامج اقتصادي وطني متفق عليه من الجهات المعنية في

القطاعين العام والخاص كافة، وتحقيق شراكة حقيقية وفعلية مع رجال الأعمال، والعمل على الموازنة بين السياسة والاقتصاد.

وبناء على ما سبق، ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (2)، يمكن للباحثَين استخلاص ما يلي:

1- اتفقت صحف الدراسة في اعتمادها على الإطار المرجعي السياسي في الغالبية العظمى من موادها، حيث بلغت نسبة الإطار المرجعي السياسي(45.78%) من إجمالي الأطر المرجعية، وهذا ما يؤكد أن جوهر عملية الإصلاح ينطلق من المبادئ والأطر المرجعية السياسية ممثلة في بعض المعتقدات الأيديولوجية المرتبطة بقضية الإصلاح، مثل "الديمقراطية"، و"التوازن بين السلطات"، و" الفكر الإصلاحي العالمي"، وغيرها.

2- تفوقت صحيفة "السبيل" في استخدام الإطار المرجعي الديني الذي جاء في المرتبة الثانية وبنسبة بلغت (27.45%)، في حين جاء هذا الإطار في المرتبة الأخيرة في كل من صحيفة "الرأي" وصحيفة "العرب اليوم"، وقد يعزى ذلك إلى توجه صحيفة "السبيل" الديني، والى مرجعية من يكتبون فيها.

3- وازنت كل من صحيفتي "الرأي" و"العرب اليوم"، في تناولهما للإطار الاقتصادي وبنسبة مقدارها (18.31%) للاولى، و(18.18%) للثانية، بينما جاء الإطار الاقتصادي في صحيفة "السبيل" بنسبة مقدارها (5.88%)، وربما يعزى ذلك إلى افتقار الصحيفة إلى نوعية الكتاب ذوي الاختصاص في الشأن الاقتصادي.

مما سبق يمكن القول إن هذه الدراسة اتفقت مع دراسة صادق (2006)، من خلال تعدد الأطر المرجعية التي استندت إليها خطابات الراي في صحف الدراسة، فمنها ما هو ديني، وقانوني، وتاريخي، في حين اختلفت هذه الدراسة مع دراسة صادق في تصنيف القوى الفاعلة، حيث قامت هذه الدراسة بتصنيف القوى الفاعلة إلى قوى فاعلة داخلية وقوى فاعلة خارجية، أما دراسة صادق فقد صنفتها الى قوى فاعلة أمريكية- مناوئة-عربية/إسلامية-أجنبية-دولية. لكن هذه الدراسة اختلفت أيضاً مع دراسة ابراهيم (2005)، في تناولها لأنواع الاطر المستخدمة في خطابات الراي لصحف الدراسة، حيث أبرزت دراسة إبراهيم بعض الأطر مثل، أطر الصراع، والنموذج الأمريكي، والديموقراطية، والكراهية. في حين استخدمت هذه الدراسة أطراً مرجعية مختلفة مثل، الأطر السياسية، والأطر الدينية، والأطر القانونية.

ثالثاً: مسارات البرهنة: تعددت مسارات البرهنة التي استعانت بها خطابات الرأي في صحف الدراسة الثلاث لإثبات صحة مقولاتها، ويكشف الجدول الآتي عن تلك المسارات، التي جاءت على مستويين هما: مسارات البرهنة المنطقية، ومسارات البرهنة غير المنطقية.

جدول رقم (3): مسارات البرهنة المستخدمة في خطابات الرأي لصحف الدراسة

الصحف		الرأي		السبيل		العرب اليوم		الإجمالي	
التكرار والنسبة مسارات البرهنة		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المسارات المنطقية	نظريات سياسية	37	% 33.94	25	27.78	20	25.64	82	29.60
	قوانين وأنظمة	13	% 11.93	11	12.22	13	16.67	37	13.36
	بيانات وتقارير	8	7.34	10	11.11	9	11.54	27	9.75
	مبررات دينية	7	6.42	15	16.67	4	5.13	26	9.39
	تصريحات المسئولين	5	4.59	3	3.33	6	7.69	14	5.05
	إحالات تاريخية	4	3.67	3	3.33	2	2.56	9	3.25
المسارات غير المنطقية	شعارات بلاغية	21	19.27	12	13.33	8	10.26	41	14.80
	عرض وجهة نظر واحدة	8	7.34	6	6.67	7	8.97	21	7.58
	دلالات الألفاظ والمعاني	6	5.50	5	5.56	9	11.54	20	7.22
الإجمالي الكلي		109	100%	90	100%	78	100%	277	100%

وفيما يتعلق بمسارات البرهنة المنطقية في الصحف الثلاث المدروسة تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى تفوق مسارات البرهنة المنطقية والتي بلغت نسبتها ما مجموعه (70.4%) من مجموع المسارات ككل، إذ جاءت "النظريات السياسية" في المرتبة الأولى بنسبة مقدارها (29.60%)، أما المرتبة الثانية فقد حصلت عليها "القوانين والأنظمة" بنسبة مقدارها (13.36%)، أما المرتبة الثالثة فقد حصلت عليها "البيانات والتقارير" وبنسبة مقدارها (9.75%)، أما المرتبة الرابعة فقد حصلت عليها "المبررات الدينية" وبنسبة مقدارها (9.39%)، وجاءت "تصريحات المسئولين" في المرتبة الخامسة وبنسبة مقدارها (5.05%)، أما المرتبة الأخيرة فقد حصلت عليها "الإحالات التاريخية" وبنسبة مقدارها (3.25%).

وفيما يتعلق بالمسارات غير المنطقية التي بلغت نسبتها ما مجموعه (29.6%)، فقد جاءت في مقدمة هذه المسارات والتي استعانت بها خطابات الرأي في صحف الدراسة الثلاث لإثبات صحة مقولاتها "الشعارات البلاغية" وبنسبة مقدارها (14.80%)، وجاءت فئة "عرض وجهة نظر واحدة" في المرتبة الثانية وبنسبة مقدارها(7.58%)، أما المرتبة الثالثة فقد احتلتها فئة "دلالات الألفاظ والمعاني"، وبنسبة بلغت (7.22%).

وعلى مستوى كل صحيفة على حدة، فقد جاءت مسارات البرهنة في الخطاب الصحفي لصحيفة " الرأي" على النحو التالي:

- **المسارات المنطقية:** اعتمد خطاب الرأي في صحيفة "الرأي" على المسارات المنطقية لإثبات صحة مقولاته، والتي جاءت بنسبة مقدارها (67.9%) من الإجمالي الكلي للمسارات المنطقية وغير المنطقية للصحيفة، وقد تمثلت المسارات المنطقية في الاستشهاد بالمبررات المختلفة للتدليل على صحة الأطروحات المقدمة عبر الخطاب الصحفي، وجاءت هذه المبررات على النحو التالي:

1- مبررات سياسية "مبادئ ونظريات سياسية": تمثلت أهم المبررات التي اعتمد عليها خطاب الرأي بصحيفة "الرأي"، في التدليل على أطروحاته، في المبررات السياسية والتي جاءت في المرتبة الأولى، على مستوى المسارات المنطقية وغير المنطقية، وبنسبة مقدارها (33.94%)، من إجمالي مسارات البرهنة ككل.

وقد تركزت المبررات السياسية في طرح الأسباب التي تدعو إلى الإصلاح ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى السير بدروب الإصلاح عبر تكوين أحزاب إيديولوجية ذات برامجية كبرى، تتنافس فيما بينها عبر برامج واضحة في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك التأكيد على التوافق الوطني لمخرجات لجنة الحوار الوطني من خلال إصدار قانون أحزاب وقانون انتخاب عصريين، مما سيؤدي إلى تجسير الفجوة بين الحكومة والقاعدة الشعبية، وأيضا أن تكون الحكومة والسلطة الدستورية مستقرة، وذات برامج إصلاحية واقعية معروفة حيث تؤدي إلى الشعور بالأمان، والتأكيد على الجدية والإرادة السياسية في الإصلاح، من خلال إصلاح الإنسان لأن إصلاح الناس هو التأمين على الحياة.

2- مبررات قانونية "قوانين وأنظمة": اعتمد خطاب الرأي في صحيفة "الرأي" على مسارات البرهنة القانونية لإثبات صحة مقولاته، وجاءت هذه المسارات في المرتبة الثانية على مستوى المسارات المنطقية، والثالثة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (17.57%)، لتؤكّد مقولات بعض الخطابات على أن الإصلاح يتماشى مع القانون. وقد تركزت المبررات

القانونية على تناول القوانين المعمول بها، وما حدث عليها من تعديلات ضمن مخرجات لجنة الحوار الوطني لتواكب عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي.

وقد تناول الخطاب القانوني البحث في حزمة التشريعات الإصلاحية، وإقرار الصيغ القانونية لمشاريع قانوني الانتخاب والأحزاب، ومشروعي قانون المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة المشرفة على الانتخابات، وسائر التحديات التي تتطلبها التعديلات الدستورية التي بلغ عددها (47) قانوناً وتشريعاً، وقد أكد الخطاب الصحفي في صحيفة "الرأي" على أهمية قبول هذه القوانين من قبل المواطن الأردني، وذلك للخروج بمخرجات في ظل قواعد قانونية قابلة للتطبيق المباشر، وأكد أن القوانين وتعديلاتها تحتاج إلى حوار وطني جاد، يفضي إلى مخرجات يمكن البناء عليها وتطبيقها وصياغتها في قواعد قانونية قابلة للتطبيق المباشر.

3- **مسارات البرهنة المنطقية باستخدام "بيانات وتقارير":** وجاءت هذه الفئة في المرتبة السادسة على مستوى المسارات المنطقية، والرابعة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (10.81%)، وتمثلت بالاستعانة بالأرقام والإحصائيات للبرهنة على مقولات الخطاب، وخاصة المتعلقة بالتداعيات الاقتصادية وذكر البيانات الإحصائية لكافة المتغيرات التي تهم الحكومة والمواطن.

وقد تم الاستشهاد بالبيانات والتقارير التي تصدرها المؤسسات الدولية مثل تقارير منظمات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي والهيئات الدولية والأمم المتحدة، وتقارير الوزارات بالإضافة إلى تناول جانب من التقارير السنوية المالية لكبرى الشركات الأردنية.

4- **مبررات دينية "القرآن والسنة النبوية":** اعتمد خطاب الرأي في صحيفة "الرأي" على المبررات الدينية والتي جاءت في المرتبة الرابعة على مستوى المسارات المنطقية والسادسة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقداراها (6.42%) من إجمالي المسارات، حيث استعانت بما جاء في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو وتحث على الإصلاح، وخصوصاً إصلاح الفرد، حيث قال تعالى: ﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت﴾، سورة هود، الآية (88)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب". والدعوة إلى تحقيق العدالة التي حث عليها القرآن في قوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو اقرب للتقوى﴾، سورة المائدة، الآية (8).

- **مسارات البرهنة المنطقية باستخدام " تصريحات المسئولين":** جاء الاستشهاد بأقوال المسئولين في المرتبة الخامسة على مستوى المسارات المنطقية، والثامنة على مستوى

المسارات ككل وبنسبة مقدارها (4.59%) من إجمالي المبررات، وتمثل هذا المسار بالاستشهاد بتصريحات المسئولين، وخصوصاً تلك التي تناولتها خطابات الملك أمام المجتمعين المحلي والدولي، وذلك من خلال تصريحاته إلى الفضائيات العربية والدولية، والقنوات الإذاعية والصحف العربية والدولية، كتصريحاته إلى هيئة الإذاعة البريطانية، وصحيفة التايمز اللندنية في شهر تشرين ثاني من عام 2011م، بضرورة المضي قدما في عملية الإصلاح، وأنْ لا رجعة عن ذلك حتى الوصول إلى الإصلاح الشامل والمنشود. وكذلك تصريحات رئيس الوزراء ورئيس هيئة مكافحة الفساد، وغيرهم من المسئولين، التي تؤكد ضرورة الإصلاح في المجتمع الأردني.

- **مسارات البرهنة باستخدام "الإحالات التاريخية":** وجاءت هذه الفئة في المرتبة السادسة على مستوى المسارات المنطقية، والتاسعة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (5.41%)، حيث كان تاريخ الأطروحات يعود الى البعد الإصلاحي في حركة التصحيح الديني الذي بادره كل من القس والفيلسوف الألماني مارتن لوثر، والفقيه الفرنسي جون كالفن في القرن السادس عشر على الكنيسة الكاثوليكية في روما، وتناول الحرب الأهلية في لبنان في عام 1975م، وحرب الخليج أيضا، وكذلك عرض فترة حكم الملك الراحل الحسين بن طلال، وتناول الحقبة التاريخية في مطلع السبعينيات.
- **مسارات البرهنة غير المنطقية:** اعتمد خطاب الرأي في صحيفة "الرأي" على المسارات غير المنطقية والتي جاءت بنسبة مقدارها (32.11%) من الإجمالي الكلي للمسارات المنطقية وغير المنطقية للصحيفة، وذلك باستخدام "الشعارات البلاغية" لإثبات صحة مقولاته، والتي جاءت في المرتبة الأولى على مستوى المسارات غير المنطقية، والثانية على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (19.27%) من الإجمالي الكلي لمسارات البرهنة. حيث تركزت على إطلاق شعارات ومصطلحات بلاغية مثل مصطلح "النهج الرفضاوي"، ومصطلح "وضع العقدة في المنشار"، وشعار "ضرورة إخصاب التوصيات في حضانة البيئة الملائمة".

وقد اعتمد خطاب الرأي في صحيفة "الرأي" أيضا على مسارات البرهنة غير المنطقية، والتي تمثلت في فئة "عرض وجهة نظر واحدة"، التي جاءت في المرتبة الثانية على مستوى المسارات غير المنطقية، والرابعة على مستوى المسارات ككل وبنسبة مقدارها (7.34%)، وذلك من خلال إظهار الدور الرسمي للدولة الذي لا يماثله دور آخر في حرصه على المضي في الإصلاح، ومحاربة كل من يقف ضده، وبيان الجهود الرسمية الداعية لذلك.

وأما فئة "دلالات الألفاظ والمعاني" من مسارات البرهنة غير المنطقية، فقد جاءت في المرتبة الثالثة على مستوى المسارات غير المنطقية، والسابعة على مستوى المسارات ككل،

وبنسبة مقدارها (5.50%). والتي يتضح منها اعتماد صحيفة "الرأي" على الخطابات البلاغية والمؤثرات العاطفية في خطابها للتأثير على انفعالات القارئ وعاطفته، وذلك من خلال استخدام بعض الكتاب لألفاظ معينه يستدل بها إلى معاني مقصودة تصل إلى فكر القارئ، مثل "إصلاحان متوازنان، السياسي والاقتصادي"، وأيضا "فلتكن سنة زرع لا سنة قلع"، وغيرها.

أما مسارات البرهنة في الخطاب الصحفي لصحيفة "السبيل"، فقد جاءت على النحو التالي:

- **المسارات المنطقية:** اعتمد خطاب الرأي في صحيفة "السبيل" على مسارات البرهنة المنطقية لإثبات صحة مقولاته، والتي جاءت بنسبة مقدارها (74.5%) من الإجمالي الكلي للمسارات المنطقية وغير المنطقية للصحيفة، وقد تمثلت المسارات المنطقية في الاستشهاد بالمبررات للتدليل على صحة الأطروحات المقدمة في الخطاب الصحفي، وجاءت هذه المبررات على النحو التالي:

1- مبررات سياسية "مبادئ ونظريات سياسية": تمثلت المبررات التي اعتمد عليها خطاب الرأي في صحيفة "السبيل" في التدليل على أطروحاته في المبررات السياسية، وجاءت في المرتبة الأولى على مستوى المسارات المنطقية وغير المنطقية، وبنسبة مقدارها(27.78%) من إجمالي المسارات ككل. وقد تركزت المبررات السياسية على إيجاد الطرق السلمية والصحيحة لإدارة النظام، وذلك من خلال آليات إصلاحه وحجم انفتاحه على كافة القوى ومراكزه الشعبية، وأيضا تناول عملية الإصلاح بأنها عبارة عن التزام وتطبيق وليست كلاما يقال.

وطرحت المبررات أيضاً الأسباب والطرق والحلول المناسبة لقيام عملية إصلاحية ناجحة من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل جميع الاتجاهات والأحزاب والنقابات المهنية، والشخصيات الوطنية أو "الطيف الأردني بكافة اتجاهاته"، والإسراع في إصدار تغييرات وخطوات إصلاحية تلبي طموح الناس وتراعي مشاعر الشعب.

2- مبررات دينية "القرآن والسنة النبوية": تمثلت المبررات التي اعتمد عليها خطاب الرأي في صحيفة "السبيل" في التدليل على أطروحاته في المبررات الدينية، التي جاءت في المرتبة الثانية على مستوى المسارات المنطقية وغير المنطقية، وبنسبة مقداراها (16.67%) من إجمالي نسبة المسارات ككل، حيث استعانت بما جاء في القرآن والسنة النبوية والأقوال المأثورة عن الأنبياء والصحابة، فاستعان بقوله تعالى على لسان سيدنا شعيب عليه السلام: ﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله﴾، سورة هود، الآية (88)، لتبرير ضرورة الدعوة إلى الإصلاح والحث عليه، وقوله تعالى: ﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾،

سورة البقرة، الآية (220)، وذلك من أجل إظهار أن هناك أناسا ينادون بالإصلاح وهم على عكس ذلك، وتناول الخطاب الديني قوله صلى الله عليه وسلم: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ"، للتأكيد على الاقتداء بسنة النبي ومن بعده من أولي الأمر، في حل جميع المعضلات والفروض، والاستدلال بمقولة عمر رضي الله عنه عندما تحدث لمستشاريه: "إن رأيتموني على حقٍّ فأعينوني وإن رأيتموني على باطل فقوموني"، ومقولته رضي الله عنه: "والله لو عثرت بغلة في العراق لخشيت أن يسألني عنها الله يوم القيامة لمَ لم أمهد لها الطريق"، للتدليل على المسؤولية أمام الله.

3- **مبررات قانونية "قوانين وأنظمة":** وتمثلت المبررات التي اعتمد عليها خطاب الرأي في صحيفة "السبيل" في التدليل على أطروحاته في المبررات القانونية لإثبات صحة مقولاته والتي جاءت في المرتبة الثالثة على مستوى المسارات المنطقية، والرابعة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (12.22%)، لتؤكد مقولات بعض الخطابات على أن الفكر الإصلاحي الذي تبناه مستمد من روح القانون وصلبه، حيث استشهد الخطاب الصحفي القانوني بالدستور الأردني لعام 1952م، وتناول التعديلات الدستورية، وقوانين الانتخابات، والنتائج التي خرجت بها لجنة الحوار الوطني، وكذالك الخيارات المتاحة التي ستدفع الحكومة إلى المضي بالإصلاح.

4- **مبررات البرهنة المنطقية باستخدام "بيانات وتقارير":** وجاءت هذه الفئة في المرتبة الرابعة على مستوى المسارات المنطقية، والخامسة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (11.11%)، وتمثلت بذكر الأرقام والإحصائيات المتعلقة بموضوعات الإصلاح مثل ذكر عدد المسيرات، وعدد المعتقلين من جراء المسيرات، وكذلك ذكر المديونية العامة للأردن، والتي تجاوزت 11 مليار دولار، والاستدلال بتقارير المؤسسات الدولية التي تدعم أطروحاته، مثل تقرير منظمة حقوق الإنسان لعام 2009م.

5- **مبررات البرهنة المنطقية باستخدام "تصريحات المسئولين":** وتمثلت المبررات التي اعتمد عليها خطاب الرأي في صحيفة "السبيل" في التدليل على أطروحاته في الاستشهاد بأقوال المسئولين وتصريحاتهم والتي جاءت في المرتبة الخامسة على مستوى المسارات المنطقية، والمرتبة الثامنة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقداراها (3.33%)، وتمثل ذلك بالاستشهاد بخطابات الملك، ورئيس الوزراء، ومدير الأمن العام، والمراقب العام لحركة الإخوان المسلمين.

6- **مبررات البرهنة باستخدام "الإحالات التاريخية":** وتمثلت المبررات التي اعتمد عليها خطاب الرأي في صحيفة "السبيل" في التدليل على أطروحاته في استخدام فئة "إحالات

تاريخية" لإثبات صحة مقولاته التي جاءت في المرتبة الخامسة على مستوى المسارات المنطقية، والثامنة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (3.33%)، حيث استدل الخطاب الصحفي في صحيفة "السبيل" بالقرنين السادس والسابع الميلاديين والأوضاع التي كان يعيشها العرب في تلك العصور، وذلك للتأكيد على مبدأ حق الإنسان في المعرفة والعلم، والإشارة إلى عهد الإمارة، وإلى الحياة الديمقراطية في بداية التسعينيات.

- **مسارات البرهنة غير المنطقية:** اعتمد خطاب الرأي بصحيفة "السبيل" على مسارات البرهنة غير المنطقية للتدليل على أطروحاته التي جاءت بنسبة مقدارها (25.56%) من إجمالي المسارات المنطقية وغير المنطقية للصحيفة، والتي تمثلت في "استخدام الشعارات البلاغية"، والتي جاءت في المرتبة الأولى على مستوى المسارات غير المنطقية، والثالثة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (13.33%) من الإجمالي الكلي للمسارات، حيث تركزت على إطلاق شعارات بلاغية مثل"الإصلاح رصاصة الرحمة الأخيرة " للتأكيد على ضرورته، و"الجميع في داخل الزجاجة ويريد الخروج منها بالرغم من عنقها الضيق". وغيرها من الشعارات البلاغية التي تصب في صلب موضوع الإصلاح.

وقد ضمت مسارات البرهنة غير المنطقية أيضاً "عرض وجهة نظر واحدة "، والتي جاءت في المرتبة الثانية على مستوى المسارات غير المنطقية، والسادسة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة بلغت (6.67%)، وذلك من خلال تفرد الكتاب بعرض وجهة نظر واحدة لفئة معينة، سواء أكانت هذه الفئة معارضة أم مؤيدة للعملية الإصلاحية على الساحة الأردنية. وضمت أيضاً فئة مسارات البرهنة غير المنطقية استخدام "الرموز والأساليب اللغوية ودلالات الألفاظ والمعاني"، والتي جاءت في المرتبة الثالثة على مستوى المسارات غير المنطقية، والسابعة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (50.56%) من إجمالي المسارات، إذ عمد الخطاب إلى استخدام مفردات ذات دلالات متعددة، مثل استخدام مصطلح "الحرس الثوري" وغيره.

أما مسارات البرهنة في الخطاب الصحفي لصحيفة ""العرب اليوم""، فقد جاءت على النحو التالي:

- **المسارات المنطقية:** اعتمد خطاب الرأي في صحيفة "العرب اليوم" على المسارات المنطقية لإثبات صحة مقولاته والتي جاءت بنسبة مئوية بلغت (69.3%) من الإجمالي الكلي للمسارات المنطقية وغير المنطقية للصحيفة. وقد تمثلت المسارات المنطقية في الاستشهاد بالمبررات المختلفة للتدليل على صحة الأطروحات المقدمة في الخطاب الصحفي، وجاءت هذه المبررات على النحو الآتي:

1- مبررات سياسية "مبادئ ونظريات سياسية": وتمثلت أهم المبررات التي اعتمد عليها خطاب الرأي لصحيفة "العرب اليوم"، للتدليل على أطروحاته في المبررات السياسية، والتي جاءت في المرتبة الأولى على مستوى المسارات المنطقية وغير المنطقية، كأهم المبررات التي اعتمد عليها خطاب الرأي وذلك بنسبة مقدارها (25.64%) من إجمالي المسارات، حيث تم من خلالها التدليل على صحة المقولات عبر طرح الجوانب المتعددة للإصلاح السياسي مثل "إنجاز حزمة الإصلاحات السياسية والدستورية لا يعني شيئاً إذا لم يتوافق مع خطوات فعلية". والتطرق إلى جانب من الجوانب التي تنتهجها الحكومة نحو بعض الشخصيات فيما يسمى "سياسة الإقصاء".

وتناول الخطاب الصحفي أهمية الحياة الحزبية في العمل الإصلاحي، وأيضاً تناول البيئة السياسية في الأردن، فالبيئة ناضجة تماماً، ويجب التقاط اللحظة التاريخية لإنجاز الخطوة الأولى في الإصلاح السياسي، وتوظيف حالة النهوض الوطني في الشارع الأردني، لفرز مجلس نواب أكثر تمثيلاً للشعب، وإفساح المجال أمام ولادة قوى حزبية جديدة.

2- مبررات قانونية "قوانين وأنظمة": واعتمد خطاب الرأي في صحيفة "العرب اليوم" على مسارات البرهنة القانونية لإثبات صحة مقولاته التي جاءت في المرتبة الثانية على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (16.67%)، لتؤكد مقولات بعض الخطابات والمقولات القانونية في خطاب الرأي القانوني، فقد تناولت القوانين والأنظمة التي يجب أن تتوافر حتى تتم عملية الإصلاح، مثل إقرار تعديلات دستورية أولا قبل قانون الانتخاب، وكذلك تناول العديد من مواد الدستور والتي تخص المرحلة الحالية، مثل المادة (6) من الدستور الأردني ونصها: "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس". وتناول المادة (74) من الدستور الأردني التي "تمنع رئيس الحكومة الذي يحل في عهده مجلس النواب من تشكيل الحكومة التي تليها".

3- مبررات البرهنة المنطقية باستخدام "بيانات وتقارير": وجاءت هذه الفئة في المرتبة الثالثة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (11.54%)، وتمثلت بالاستعانة بالأرقام والإحصائيات وتقارير المؤسسات الدولية للبرهنة على مقولات الخطاب، وخاصة المتعلقة بخسائر الدولة نتيجة دعم المحروقات، والتي وصلت إلى (400) مليون دينار خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2011 م، حسب ما ورد على لسان وزير الطاقة والثروة المعدنية خالد طوقان. وكذلك الاستعانة بوثائق ويكيلكس التي نشرت حقائق تخص الشأن المحلي الأردني، وتناول الخطاب أيضاً نتائج التقارير الصادرة عن اللجان النيابية، والدراسات التي يقوم بها المركز الوطني لحقوق الإنسان بالتعاون مع مراكز البحوث الأخرى.

4- **مبررات البرهنة باستخدام "تصريحات المسئولين":** وجاء الاستشهاد بتصريحات المسئولين في المرتبة الرابعة على مستوى المسارات المنطقية، والسابعة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدراها (7.69%) من إجمالي المبررات، كالاستعانة بتصريحات الوزراء والمسئولين مثل نائب رئيس الوزراء "رجائي المعشر" في كلامه عن الحلول المنطقية للقضايا الوطنية، ورئيس الجبهة الوطنية للإصلاح الذي طالب بإيجاد قضاء مستقل وبرلمان منتخب وحكومة ملتزمة.

5- **مبررات دينية "القرآن والسنة":** وجاءت هذه المبررات في المرتبة الخامسة على مستوى المسارات المنطقية، والثامنة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (5.13%) من إجمالي المسارات، حيث ذكرت بعض المقولات الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وربطتها بالظروف التي يمر بها الأردن، من خلال تناول الآية الكريمة التي تؤكد مبدأ الطاعة، وهي قوله تعالى: ﴿ ولا تقربا هذه الشجرة ﴾، سورة الأعراف، الآية (19)، وذكر شروط التوبة كالإقلاع عن الذنب والندم وعدم العودة إليه.

6- **مبررات البرهنة باستخدام "إحالات تاريخية":** وجاءت هذه المبررات في المرتبة الأخيرة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (2.56%) من إجمالي المبررات، حيث عمل الخطاب الصحفي على الاستدلال بالمراحل التي مر بها الإصلاح منذ زمن المغفور له الملك الحسين، وحتى عهد الملك عبد الله الثاني، وكذلك استعراض السنوات الماضية التي مر بها الأردن، وتناول أيضاً التجارب الماليزية والمغربية في عملية الإصلاح.

- **مسارات البرهنة غير المنطقية:** اعتمد خطاب الرأي في صحيفة "العرب اليوم" على المسارات غير المنطقية لإثبات صحة مقولاته والتي جاءت بنسبة بلغت (30.77%) من الإجمالي الكلي للمسارات المنطقية وغير المنطقية للصحيفة، حيث اعتمد خطاب الرأي لصحيفة "العرب اليوم" على مسارات البرهنة غير المنطقية باستخدام "دلالات الألفاظ والمعاني"، التي جاءت في المرتبة الأولى على مستوى المسارات غير المنطقية، والثالثة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقداراها (11.54%)، وذلك من خلال استخدام الكتاب لألفاظ متعددة مثل استخدام عنوان " الجبهة الوطنية للإصلاح، لحظة الولادة المتأخرة"، وغيرها.

واستخدم خطاب الرأي أيضاً مبررات البرهنة غير المنطقية باستخدام "عرض وجهة نظر واحدة" حيث جاءت في المرتبة الثانية على مستوى المسارات غير المنطقية، والسادسة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (8.97%). كما استخدم خطاب الرأي مبررات البرهنة

غير المنطقية باستخدام "شعارات بلاغية" لإثبات صحة مقولاته، والتي جاءت في المرتبة الثالثة على مستوى المسارات غير المنطقية، والخامسة على مستوى المسارات ككل، وبنسبة مقدارها (10.26%)، حيث تركزت على إطلاق شعارات بلاغية تصب في محور القضية المطروحة مثل "حتى لا نخرج من المولد بلا حمص"، "ليس كل ما يلمع ذهباً"، و"السمك الفاسد هو الذي يطفو على السطح".

وبناء على ما سبق، ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (3)، يمكن للباحثين استخلاص ما يلي:

1- يتبين أن مسارات البرهنة المنطقية قد حصلت على ما مجموعه (70.4%) من إجمالي مسارات البرهنة ككل، وفي المقابل فقد حصلت مسارات البرهنة غير المنطقية على ما مجموعه (29.6%) من إجمالي النسب للمسارات، مما يدلل على عقلانية الطرح لخطابات الرأي في الصحف المدروسة، من جهة واتزان خطابات الرأي في صحف الدراسة وموازنتها بين الانفعالية والعقلانية من جهة أخرى .

2- جاءت مسارات البرهنة المنطقية في صحف الدراسة الثلاث باستخدام "النظريات السياسية"، في المرتبة الأولى، وبنسبة بلغت (29.60%) من إجمالي المسارات ككل، وقد تركزت المبررات السياسية في طرح الأسباب التي تدعو إلى الإصلاح ومكافحة الفساد، والتأكيد على التوافق الوطني، وتجسير الفجوة بين الحكومة والقاعدة الشعبية، وأن تكون الحكومة والسلطة الدستورية مستقرة، وذات برامج إصلاحية واقعية معروفة حيث تؤدي إلى الشعور بالأمان، والتأكيد على الجدية والإرادة السياسية في الإصلاح.

3- جاءت مسارات البرهنة المنطقية باستخدام "المبررات الدينية" في المرتبة الثانية في صحيفة "السبيل"، وبنسبة مقدارها (16.67%)، في حين جاءت في المرتبة الرابعة لصحيفة "الرأي"، وبنسبة مقدارها (6.42%)، أما في صحيفة "العرب اليوم" فقد جاءت في المرتبة الخامسة وبنسبة مقدارها (5.13%)، وربما يعزى تفوق استخدام المبررات الدينية في صحيفة "السبيل" إلى رؤية الصحيفة المنبثقة عن المرجعية الدينية لمجمل كتّاب مواد الرأي فيها، وإلى اعتماد كل من صحيفتي "الرأي" و"العرب اليوم" على منهج يتخذ منحى بعيدا عن التوجه الديني.

4- جاءت مسارات البرهنة المنطقية باستخدام "القوانين والأنظمة"، في المرتبة الثالثة على مستوى المسارت ككل، وبنسبة مقدارها (11.54%)، وربما يعزى ذلك للتركيز على جانب الإصلاحات الدستورية التي تطالب بها فئات شعبية مختلفة.

5- لقد جاءت مسارات البرهنة غير المنطقية باستخدام "الشعارات البلاغية " في المرتبة الأولى في كل من صحيفتي "الرأي"، و"السبيل"، وأيضا جاءت في المرتبة الثانية في صحيفة "العرب اليوم"، وبما نسبته (14.8%) من إجمالي المسارات، وربما يعزى ذلك إلى التأثير على انفعالات القارئ وعاطفته تجاه موضوعات الإصلاح.

6- لجأ الخطاب الصحفي في صحف الدراسة إلى الاعتماد على "تصريحات المسئولين"، مثل الاعتماد على تصريحات "الملك" و"رئيس الوزراء"، وغيرهما من المسئولين، وذلك لبيان الموقف الرسمي تجاه عملية الإصلاح، وكذلك تصريحات رئيس الجبهة الوطنية للإصلاح، والمراقب العام لحركة الإخوان المسلمين، وذلك لبيان تداعيات عدم المضي في الإصلاحات المنشودة.

رابعا: القوى الفاعلة: قام الباحثان باستخراج التكرارات والنسب المئوية للقوى الفاعلة التي وردت في صحف الدراسة الثلاث "الرأي"، و"السبيل"، و"العرب اليوم"، بعد تحليل الخطاب الصحفي المتضمن في مواد الرأي تجاه موضوعات الإصلاح المنشورة في صحف الدراسة، التي جاءت في المقالات المدروسة،وعلى مستويين هما: القوى الداخلية والقوى الخارجية.

وفيما يتعلق بالقوى الفاعلة الداخلية تشير بيانات الجدول رقم (4)، أن الدور الفاعل للملك في عملية الإصلاح، جاء في المرتبة الأولى، وبنسبة مقدارها (20%) من إجمالي القوى الفاعلة ككل، وجاء في المرتبة الثانية "مسئولون حكوميون"، وبنسبة مقدارها (15.93%)، أما "الحراك الشعبي" فقد جاء في المرتبة الثالثة، وبنسبة مقدارها (14.07%)، وجاءت فئة "أخرى" في المرتبة الرابعة وبنسبة مقدارها (12.96%)، وجاءت فئة "أحزاب ونقابات" في المرتبة الخامسة، وبنسبة مقدارها (10.74%)، وجاء "مجلس الوزراء" في المرتبة السادسة، وبنسبة مقدارها (10.37%)، أما المرتبة السابعة فقد احتلتها "المؤسسات التشريعية"، وبنسبة مقدارها (7.78%).

أما بالنسبة للقوى الفاعلة الخارجية فقد جاءت "الأزمة الاقتصادية العالمية" و"المحطات الفضائية" في المرتبة الثامنة وبنسبة مقدارها (2.22%) لكل منهما من إجمالي القوى الفاعلة ككل، وجاء "المستثمرون الخارجيون" في المرتبة العاشرة، وبنسبة مقدارها (1.11%) من إجمالي القوى الفاعلة ككل، تلاها "الأجندات الخارجية"، و"السفارات"، و"إسرائيل" في المرتبة الحادية عشرة، وبنسبة مقدارها (0.74%) لكل منهم، وجاءت "الدول الأوروبية" في المرتبة الأخيرة، وبنسبة مقدارها (0.37%) من إجمالي القوى الفاعلة ككل.

مما تقدم يتضح أن القوى الفاعلة الداخلية، جاءت نسبتها مجتمعة بما مقداره (91.86%) من إجمالي القوى الفاعلة ككل، متفوقة بذلك على القوى الفاعلة الخارجية، والتي جاءت نسبتها بما مجموعه (8.14%)، وربما يعزى السبب في ذلك إلى أن الإصلاح شأن أردني داخلي، وأن جميع شرائح المجتمع الأردني الرسمية والشعبية توّاقة إلى إتمام الإصلاحات المطلوبة، التي تنادي بها مختلف قطاعات المجتمع الأردني.

جدول رقم (4): تصنيف القوى الفاعلة

الصحف		الرأي		العرب اليوم		السبيل		الإجمالي	
القوى الفاعلة	التكرار والنسبة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القوى الداخلية	جلالة الملك	26	25.24	18	23.08	10	11.24	54	20.00
	مجلس الوزراء	11	10.68	9	11.54	8	8.99	28	10.37
	مسئولون حكوميون	15	14.56	14	17.95	14	15.73	43	15.93
	مؤسسات تشريعية	7	6.80	7	8.97	7	7.87	21	7.78
	أحزاب ونقابات	5	4.85	6	7.69	18	20.22	29	10.74
	الحراك الشعبي	13	12.62	12	15.38	13	14.61	38	14.07
	أخرى	15	14.56	7	8.97	13	14.61	35	12.96
القوى الخارجية	المستثمرون الخارجيون	3	2.91	0	0.00	0	0.00	3	1.11
	الأزمة الاقتصادية العالمية (الأسعار)	2	1.94	1	1.28	3	3.37	6	2.22
	المحطات الفضائية	6	5.83	0	0.00	0	0.00	6	2.22
	إسرائيل	0	0.00	0	0.00	2	2.25	2	0.74
	الدول الأوروبية	0	0.00	0	0.00	1	1.12	1	0.37
	السفارات	0	0.00	2	2.56	0	0.00	2	0.74
	الأجندات الخارجية	0	0.00	2	2.56	0	0.00	2	0.74
المجموع الكلي		103	100%	78	100%	89	100%	270	100%

وعلى مستوى كل صحيفة على حدة فقد جاءت القوى الفاعلة في خطابات الرأي لصحيفة "الرأي" لتؤكد على أن الصحيفة استخدمت عدة قوى فاعلة داخلية وخارجية في معالجتها للمقولات التي ترددت داخل خطابات الرأي المثار حول موضوعات الإصلاح فيها، وقد جاءت هذه القوى على النحو التالي:

1- **القوى الفاعلة الداخلية:** جاء "الملك" في المرتبة الأولى وبنسبة مقدارها (25.24%)، أما "المسؤولون الحكوميون" وفئة "أخرى" فقد حصلتا على المرتبة الثانية وبنسبة مقدارها (14.56%) لكل منهما، وجاء في المرتبة الرابعة "الحراك الشعبي"، وبنسبة مقدراها (12.62%)، واحتل المرتبة الخامسة "مجلس الوزراء" والذي جاء بنسبة مقدارها (10.68%)، وجاءت فئة "مؤسسات تشريعية" في المرتبة السادسة، وبنسبة مقدارها (6.80%)، أما "الأحزاب والنقابات" فقد جاءت في المرتبة السابعة بالنسبة إلى القوى الفاعلة ككل، وبنسبة مقدارها (4.85%).

2- **القوى الفاعلة الخارجية:** جاءت "المحطات الفضائية" في المرتبة الثامنة، وبنسبة مقدارها (5.83%) من إجمالي القوى الفاعلة ككل، التي وردت في خطابات الرأي لصحيفة "الرأي"، وجاء "المستثمرون الخارجيون" في المرتبة التاسعة، وبنسبة مقدارها (2.91%)، أما "الأزمة الاقتصادية العالمية" فقد جاءت في المرتبة العاشرة وبنسبة مقدارها (1.94%)، أما "إسرائيل" و"الدول الأوروبية" و"السفارات" و"الأجندات الداخلية"، فقد جاءت في المرتبة الحادية عشرة والأخيرة، وبنسبة مقدارها (صفر%) لكل منهما.

أما في صحيفة "العرب اليوم" فقد جاءت القوى الفاعلة في خطابات الرأي فيها لتؤكد على أن الصحيفة قد استخدمت عدة قوى فاعلة داخلية وخارجية في معالجتها للمقولات التي ترددت داخل خطابات الرأي المثار حول موضوعات الإصلاح فيها، وقد جاءت هذه القوى على النحو التالي:

1-**القوى الفاعلة الداخلية:** جاء "الملك" في المرتبة الأولى للقوى الفاعلة ككل، وبنسبة مقدارها (23.08%)، أما فئة "مسئولون حكوميون" فقد جاءت في المرتبة الثانية، وبنسبة مقدارها (17.95%)، وجاء "الحراك الشعبي" في المرتبة الثالثة وبنسبة مقدارها (15.38%)، تلاه "مجلس الوزراء" في المرتبة الرابعة، وبنسبة مقدارها (11.54%)، وجاءت "المؤسسات التشريعية" وفئة "أخرى" في المرتبة الخامسة، وبنسبة مقدارها (8.97%) لكل منهما، اما فئة "أحزاب ونقابات" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، وبنسبة مقداراها (7.69%).

2- **القوى الفاعلة الخارجية:** جاءت "الأزمة الاقتصادية العالمية" في المرتبة الثامنة بالنسبة إلى القوى الفاعلة ككل، التي وردت في خطابات الرأي لصحيفة "العرب اليوم" وبنسبة مقدارها (1.28%)، تلتها كل من "السفارات" و"الأجندات الخارجية" في المرتبة التاسعة

وبنسبة مقدارها (2.56%)، لكل منهما، أما فئة "إسرائيل"، و"الدول الأوروبية"، فقد جاءتا في المرتبة الأخيرة، وبنسبة (صفر%) لكل منهما.

وفيما يتعلق بصحيفة "السبيل"، فقد جاءت القوى الفاعلة في خطابات الرأي فيها لتؤكد أن الصحيفة قد استخدمت عدة قوى فاعلة؛ داخلية وخارجية في معالجتها للمقولات التي ترددت داخل خطابات الرأي المثار حول موضوعات الإصلاح فيها، وقد جاءت هذه القوى على النحو الآتي:

1- **القوى الفاعلة الداخلية:** جاءت "الأحزاب والنقابات" في المرتبة الأولى بالنسبة إلى القوى الفاعلة ككل، وبنسبة مقدارها (20.22%)، وجاء "المسئولون الحكوميون" في المرتبة الثانية، وبنسبة مقدارها (15.73%)، أما "الحراك الشعبي" وفئة "أخرى" فقد حصلا على المرتبة الثالثة، وبنسبة مقدارها (14.61%) لكل منهما، وجاء في المرتبة الخامسة "الملك"، وبنسبة مقدراها (11.24%)، واحتل المرتبة السادسة "مجلس الوزراء" والذي جاء بنسبة مقدارها (8.99%)، وجاءت فئة "مؤسسات تشريعية" في المرتبة السابعة، وبنسبة مقدارها (7.87%).

2- **القوى الفاعلة الخارجية:** جاءت "الأزمة الاقتصادية العالمية" في المرتبة الثامنة بالنسبة للقوى الفاعلة ككل، والتي وردت في خطابات الرأي لصحيفة "السبيل"، وبنسبة مقدارها (3.37%)، تلتها "إسرائيل" وبنسبة مقدارها (2.56%)، أما "الدول الأوروبية" فقد جاءت في المرتبة العاشرة وبنسبة مقدارها (1.12%). أما فئات "المستثمرون الخارجيون" و"المحطات الفضائية" و"السفارات" و"الأجندات الخارجية"، فقد جاءت جميعها في المرتبة الأخيرة، وبنسبة (صفر%) لكل منهم.

وبناء على ما سبق، ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (4)، يمكن للباحثين استخلاص ما يلي:

1- تصدر "الملك" كقوى فاعله داخلية جميع القوى الفاعلة في الصحف المدروسة، وربما يعزى ذلك حسب تصور الباحثين إلى أن "الملك" هو الفارس الأول للإصلاح، وذلك من خلال حثه الدؤوب والمتواصل لكافة أطياف المجتمع الأردني على الانخراط في العملية الإصلاحية، وذلك منذ بداية الربيع العربي.

2- جاءت القوى الفاعلة "أحزاب ونقابات" في المرتبة الأولى، وبنسبة مقدارها (20.22%) من صحيفة "السبيل" مقارنة بصحيفتي "الرأي" و"العرب اليوم"، والتي احتلت فيهما هذه الفئة المرتبة الأخيرة، وربما يعزى السبب في ذلك إلى اهتمام صحيفة "السبيل" بإبراز الدور

الفاعل للأحزاب والنقابات في عملية الإصلاح، والتي عملت على المناداة بإجراء الإصلاحات والتعديلات الدستورية اللازمة، ليتمكن الأردن من اجتياز ما سمي بِـ"إعصار الربيع العربي"، دون أن يقع ما لا تحمد عقباه، وذلك حسب تصور الخطاب الصحفي لصحيفة "السبيل"، والتي تستمد فكرها من حزب جبهة العمل الإسلامي.

3- تضمنت القوى الفاعلة الخارجية عدة قوى مثل "الأزمة الاقتصادية العالمية " و"المحطات الفضائية"، واللتان جاءتا في المرتبة الأولى بالنسبة للقوى الفاعلة الخارجية، وقد تمثلت "الأزمة الاقتصادية" بارتفاع الأسعار، حيث كان لها الدور الكبير في تحريك فئات المجتمع الأردني للمطالبة بالإصلاح، وذلك من خلال تأثرهم بهذه الأزمات وعلى اختلاف فئاتهم، أما "المحطات الفضائية"، فقد كانت المحرك الرئيس لمعظم ثورات الربيع العربي، وقد تأثر المجتمع الأردني بما تبثه هذه المحطات، فقام كغيره من المجتمعات العربية ينادي بالإصلاح.

خامسا: أدوار القوى الفاعلة وسماتها: قام الباحثان باستخراج التكرارات والنسب المئوية لاتجاهات القوى الفاعلة التي وردت في صحف الدراسة الثلاث "الرأي، السبيل، العرب اليوم"، بعد تحليل الخطاب الإعلامي المتضمن في مواد الرأي تجاه موضوعات الإصلاح، والتي جاءت في المقالات المنشورة في الصحف المدروسة. وكما هو مبين في الجدول رقم (5)، الذي أظهرت بياناته الأدوار الإيجابية للقوى الفاعلة الداخلية، حيث جاء "الملك" كقوة ايجابية في المرتبة الأولى، وبنسبة مقدارها (36.11%) من إجمالي القوى الفاعلة ككل، تلاه "الحراك الشعبي"، وبنسبة بلغت (16.67%)، أما "الأحزاب والنقابات" وفئة "أخرى" فقد جاءت في المرتبة الثالثة، وبنسبة مقدارها(15.28%) لكل منهما، وجاء "مجلس الوزراء" في المرتبة الخامسة، وبنسبة مقدارها (11.11%)، أما المرتبة السادسة فقد احتلها فئة "المسئولين الحكوميين"، وبنسبة مقدارها (4.17%)، وجاءت فئة "المؤسسات التشريعية" في المرتبة الأخيرة وبنسبة بلغت (صفر%).

كما أظهرت البيانات الأدوار السلبية للقوى الفاعلة الداخلية، حيث حصل "المسئولون الحكوميون" كقوة سلبية، على المرتبة الأولى وبنسبة مقدارها (29.37%) من إجمالي القوى الفاعلة ككل، تلتها "مؤسسات تشريعية"، وبنسبة مقدارها (16.67%)، أما "الحراك الشعبي" فقد جاء في المرتبة الثالثة، وبنسبة مقدارها (11.11%)، وجاءت فئة "أخرى" في المرتبة الرابعة، وبنسبة مقدارها (10.32%)، وجاء "مسئولون حكوميون" في المرتبة الخامسة وبنسبة مقدارها(9.52%)، وجاء في المرتبة السادسة "أحزاب ونقابات"، وبنسبة مقدارها (5.56%)، أما "الملك" فقد حصل على أدنى دور سلبي، وبنسبة مقدارها (1.59%) .

أما بالنسبة للقوى الفاعلة الخارجية فلم يكن لها دور ايجابي بالمطلق، وقد لعبت جميعها أدوارا سلبية، حيث جاءت "الأزمة الاقتصادية" و"المحطات الفضائية" كقوى سلبية في المرتبة الثامنة، وبنسبة مقدارها (4.76%) من إجمالي القوى الفاعلة، تلاها "السفارات"، و"الأجندات الخارجية" و"إسرئيل" وبنسبة مقدارها (1.59%)، وجاء "المستثمرون الخارجيون"، و"الدول الأوروبية" في المرتبة الأخيرة، وبنسبة مقدارها(0.79%) لكل منهما.

وعلى مستوى كل صحيفة على حدة فقد جاءت القوى الفاعلة والأدوار المنسوبة إليها في خطابات الرأي لصحيفة "الرأي"، لتؤكد على أن الصحيفة استخدمت عدة قوى فاعلة في معالجتها للمقولات التي ترددت داخل خطابات الرأي المثار حول عملية الإصلاح، ونسبت إليها أدوار (إيجابية وسلبية)، وقد جاءت هذه القوى والأدوار المنسوبة إليها على النحو الآتي:

1- **قوى فاعلة داخلية** وقد تمثلت في:

1- **الملك:** وجاء دوره إيجابيا بالمطلق، وفي المرتبة الأولى، وبنسبة مقدارها (45.61%) من إجمالي النسب الإيجابية للقوى الفاعلة في خطابات الرأي لصحيفة "الرأي"، التي تناولت الدور الإيجابي الذي يؤديه الملك في عملية الإصلاح، والتأكيد على دوره الإيجابي في وضع طريق ممهد للإصلاح الشامل، وقد ظهر دوره أيضا بأنه صاحب رؤية إصلاحية تجلت من خلال ممارساته للحكم، وأنه مسرّع لعملية الإصلاح المتمثل في إقرار التعديلات الدستورية، وبأنه مصرّ على إجراء العملية الإصلاحية من خلال دعوته إلى لإصلاح في كل المحافل.

2- فئة أخرى: اعتمد خطاب الرأي في صحيفة "الرأي" على إظهار القوى الفاعلة الداخلية في فئة "أخرى" لإثبات صحة مقولاته، حيث جاءت بدور سلبي في المرتبة الخامسة وبنسبة مقدارها (10.87%)، أما الدور الإيجابي فقد جاء في المرتبة الثالثة من إجمالي النسب الإيجابية، وبنسبة مقدارها (17.54%) .

وتمثلت فئة "أخرى" بدورها السلبي من خلال: فئة"الكتاب والمحللين وأصحاب الرأي" حيث جاءت بدور سلبي من خلال عدم الاستماع إلى الرأي والرأي الآخر، أما "الإعلام" الأردني فجاء بدور سلبي من خلال عدم قيامه بإظهار الجوانب السلبية التي تؤدي إلى عرقلة عجلة الإصلاح، أما "القطاع الخاص" فجاء بدور سلبي، من خلال إظهار عدم مساهمته في عملية الإصلاح.

أما عن الدور الإيجابي لفئة "أخرى"، فقد جاءت "لجنة الحوار الوطني" بشكل ايجابي حيث أنها العنصر الأساسي الفاعل في العملية الإصلاحية، وإنها خرجت بمخرجات إيجابية تدعم عملية الإصلاح السياسي، وعملت على دفع الواقع الأردني للنظر إلى الأمام، أما "دوائر صنع القرار"

فجاءت بدور إيجابي بإظهارها بأنها متابعة للعملية الإصلاحية عن كثب. وجاءت فئة "الشباب" بدور إيجابي من خلال إظهار الدور الفاعل لهم في الإصلاح الشامل لأنهم يملكون رأيا واضحا وصريحا.

وجاءت فئة "العشائر الأردنية" بدور ايجابي لكونها مطالبة بالإصلاح ومع المسيرة الإصلاحية. أما "الأمن" فجاء بدور إيجابي، من خلال إظهاره بأنه الحافظ والحارس الأمين للإصلاح، كما جاء "الأمن" بدور سلبي، وذلك من خلال عدم تدخلهم في مواجهة أعداء الإصلاح، وأنهم غير ممهدين للطريق الإصلاحي.

3- **مجلس الوزراء:** جاءت فئة "مجلس الوزراء" في المرتبة الثالثة، في إطار فئة القوى الفاعلة الداخلية، حيث بلغت نسبة الدور الإيجابي "لمجلس الوزراء" (14.04%)، وذلك بإظهاره بأنه متعاون وساعٍ للإصلاح. أما الدور السلبي فقد جاء بالمرتبة السابعة وبنسبة مقدارها (6.52%)، من خلال إظهاره بأنه متأخر في الإجراءات الإصلاحية.

4 - **الحراك الشعبي:** جاءت فئة "الحراك الشعبي" بدور إيجابي في المرتبة الرابعة، وبنسبة مقدارها (12.28%)، وقد تمثل هذا الدور بأنه مطالب بالإصلاح بطرق سلمية من خلال الحشد الجماهيري، والقيام بالمسيرات التي تدعو إلى الإصلاح، وبأنه مسرع للعملية الإصلاحية، ومساعد في انجازها، أما الدور السلبي للحراك الشعبي فقد جاء في المرتبة الثالثة وبنسبة مقدارها (13.04%)، تمثلت بأن الحراك الشعبي قد ضم تشكيلات عشوائية متعددة المطالب وبتسميات مختلفة، وأن هذا الحراك يقوم بتأخير عملية الإصلاح، ويعتبر منفراً لجلب المستثمرين الأجانب.

5- **مسئولون حكوميون:** اعتمد خطاب الرأي في صحيفة "الرأي" على إظهار القوى الفاعلة الداخلية باستخدام فئة "مسئولون حكوميون" لإثبات صحة مقولاته، وقد نسبت إليهم ادوار سلبية وإيجابية، فكان دورهم السلبي بالمرتبة الأولى، وبنسبة مقدارها (23.91%)، وذلك من خلال إظهارهم بأنهم معطلون للإصلاح ويعملون على إبطاء تحركه وحصر الإصلاح في العناوين دون الخطط والبرامج والمضامين، وأنهم فاقدون للمصداقية من الشعب في إنجاز العملية الإصلاحية، وعدم مراعاتهم للإصلاح الاقتصادي، وعجزهم عن تنفيذ برامج الإصلاح حسب رؤية الملك. وأما الدور الإيجابي "للمسئولين الحكوميين"، فقد جاء في المرتبة الخامسة وبنسبة مقدارها (7.02%)، حيث أظهرهم الخطاب بأنهم يقومون بدورهم وفق نهج الإصلاح المرسوم.

6- **مؤسسات تشريعية:** جاءت فئة "مؤسسات تشريعية" في إطار القوى الفاعلة الداخلية، حيث كان دورها سلبيا بالمطلق، وجاءت هذه الفئة في المرتبة الثانية، وبنسبة مقدارها

(15.22%)، وأظهر الخطاب أن "المؤسسات التشريعية"، وعلى رأسها مجلس النواب، تعتبر عنصرا مؤخرا للإصلاح.

7 - **أحزاب ونقابات مهنية:** جاءت القوى الفاعلة "أحزاب ونقابات مهنية " في إطار القوى الفاعلة الداخلية وقد نسب اليها الدور السلبي المطلق، وجاءت هذه الفئة في المرتبة الخامسة سلبيا وبنسبة مقدارها(10.87%)، وذلك بإظهارها بأنها ضد العملية الإصلاحية كحزب جبهة العمل الإسلامي، وأن الاعتصامات التي تقوم بها الأحزاب والنقابات المهنية تعتبر مؤخرة للإصلاح الإداري وضد صغار الموظفين، وأن هذه الفئة من المجتمع تستغل الإصلاح لتنفيذ مصالح شخصية، وخدمة مطالبها.

القوى الفاعلة الخارجية: اعتمد خطاب الرأي في صحيفة "الرأي" على إظهار القوى الفاعلة الخارجية لإثبات صحة مقولاته، وقد ضمت الفئات التالية:

1- **المستثمرون الخارجيون:** وقد نسب إليهم الدور السلبي، وجاءوا في المرتبة التاسعة، وبنسبة مقدارها (2.17%)، وذلك من خلال عدم الاستثمار في الأردن. وجاءت هذه الفئة بدور إيجابي، وفي المرتبة السادسة، وبنسبة مقدارها (3.51%)، وذلك من خلال مساعدته على تحقيق الإصلاح بقيامه بدعم الاستثمار في الأردن.

2- **المحطات الفضائية:** وقد نسب إليها دور سلبي بشكل مطلق، حيث جاء في المرتبة الثالثة سلبيا، وبنسبة مقدارها (13.04%)، وذلك من خلال إظهار دورها في أنها تسعى إلى وصول ثورات الربيع العربي إلى الأردن، وأنها تقوم بإطلاق شعارات في مرحلة أدخلت في روع العالم أن كل شيء في الأردن فاسد.

جدول رقم (5): اتجاهات القوى الفاعلة

		الرأي				العرب اليوم				السبيل				الإجمالي			
		ايجابي		سلبي		ايجابي		سلبي		ايجابي		سلبي		ايجابي		سلبي	
	القوى الفاعلة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القوى الداخلية	الملك	26	45.61	0	0.00	18	50.00	0	0.00	8	18.18	2	4.44	52	36.11	2	1.59
	مجلس الوزراء	8	14.04	3	6.52	1	2.78	8	19.05	0	0.00	8	17.78	16	11.11	12	9.52
	مسئولون حكوميون	4	7.02	11	23.91	2	5.56	12	28.57	0	0.00	14	31.11	6	4.17	37	29.37
	مؤسسات تشريعية	0	0.00	7	15.22	0	0.00	7	16.67	0	0.00	7	15.56	0	0.00	21	16.67
	أحزاب ونقابات	0	0.00	5	10.87	4	11.11	2	4.76	18	40.91	0	0.00	22	15.28	7	5.56
	الحراك الشعبي	7	12.28	6	13.04	6	16.67	6	14.29	11	25.00	2	4.44	24	16.67	14	11.11
	أخرى	10	17.54	5	10.87	5	13.89	2	4.76	7	15.91	6	13.33	22	15.28	13	10.32

القوى الفاعلة		الرأي				العرب اليوم				السبيل				الإجمالي			
		ايجابي		سلبي		ايجابي		سلبي		ايجابي		سلبي		ايجابي		سلبي	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القوى الخارجية	المستثمرون الخارجيون	2	3.51	1	2.17	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	2	1.39	1	0.79
	الأزمة الاقتصادية العالمية (الأسعار)	0	0.00	2	4.35	0	0.00	1	2.38	0	0.00	3	6.67	0	0.00	6	4.76
	المحطات الفضائية	0	0.00	6	13.04	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	6	4.76
	إسرائيل	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	2	4.44	0	0.00	2	1.59
	الدول الأوروبية	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	1	2.22	0	0.00	1	0.79
	السفارات	0	0.00	0	0.00	0	0.00	2	4.76	0	0.00	0	0.00	0	0.00	2	1.59
	الأجندات الخارجية	0	0.00	0	0.00	0	0.00	2	4.76	0	0.00	0	0.00	0	0.00	2	1.59
المجموع الكلي		57	100	46	100	36	100	42	100	44	100	45	100	144	100	126	100

- **الأزمة الاقتصادية العالمية وارتفاع الأسعار:** وقد ظهرت بدور سلبي حيث جاءت هذه الفئة في المرتبة الثالثة سلبيا، وبنسبة مقدارها (4.35%)، وذلك من خلال تأثيرها في إيجاد إفرازات سلبية تؤثر على عملية الإصلاح الاقتصادي. أما القوى الخارجية الأخرى فلم يكن لها دور سواء كان سلبياً أم إيجابياً تلعبه في عملية الإصلاح.

أما في صحيفة "العرب اليوم" فقد جاءت القوى الفاعلة والأدوار المنسوبة إليها في خطابات الرأي لتؤكد على أن الصحيفة قد استخدمت عدة قوى فاعلة في معالجتها للمقولات التي ترددت داخل خطابات الرأي المثارة حول موضوعات الإصلاح ونسبت لها أدوار إيجابية وسلبية، وقد جاءت هذه القوى والأدوار المنسوبة إليها كما يلي:

1- **قوى فاعلة داخلية:** وقد تمثلت هذه القوى في الآتي

1- الملك: وقد جاء في المرتبة الأولى، حيث نسب إليه ادوار إيجابيه مطلقة، وبنسبة مقدارها (50%)، فهو مع الإصلاح وهو الضامن للعملية الإصلاحية، وهو الداعي والمندفع نحو الإصلاح، وهو المدرك والواعي لما يدور من حوله.

2- الحراك الشعبي: جاء الحراك الشعبي كقوى فاعلة داخلية، وتمثل الدور الإيجابي "للحراك الشعبي"، والذي جاء في المرتبة الثانية، وبنسبة مقدارها (16.67%)، في تشجيع القائمين على الإصلاح إلى المضي قدما في القوانين والمشاريع التي تدفع عجلة الإصلاح إلى الأمام. كما تمثل الدور السلبي "للحراك الشعبي"، والذي جاء في المرتبة الرابعة، وبنسبة مقدارها (14.29%)، من خلال إبراز دوره بأنه ضد الإصلاح، وساهم في هدم منجزات الدولة لخدمة الأجندات الخارجية. وأن الحراك يقوم بدور معاكس لعملية الإصلاح، ويعمل على تأخير الإجراءات الإصلاحية.

3- فئة أخرى: اعتمد خطاب الرأي لصحيفة "العرب اليوم" على إظهار قوى فاعلة داخلية "أخرى"، وقد جاءت في المرتبة الثالثة إيجابيا، وبنسبة مقدارها (13.89%)، وجاءت في المرتبة الخامسة سلبيا، وبنسبة مقدارها(4.76%)، وقد ضمت هذه الفئة "لجنة الحوار الوطني"، وقد جاءت بدور إيجابي، وذلك كون توصياتها تصلح للتطبيق المباشر. و"الشباب" وبشكل إيجابي لدورهم الفاعل في عملية الإصلاح. أما "وسائل الإعلام" فكانت بدور إيجابي لأنها كانت مع الإصلاح من خلال عملية المطالبة المستمرة بتنفيذ رؤى الملك الإصلاحية. أما" الأساتذة الجامعيين" فقد جاءت هذه الفئة بشكل إيجابي، وبأنهم داعمون للإصلاح، وجاءت "قوى الشد العكسي" لتعكس الدور السلبي لهذه القوى، وذلك من خلال عدم المشاركة الفعلية والحقيقة في الإصلاح.

4- **أحزاب ونقابات:** وجاء الدور الإيجابي لهم في المرتبة الرابعة وبنسبة مقدارها (11.11%)، وتمثل ذلك بإظهار دور "النقابات المهنية" بأنها ملبية لأوامر الملك برفع شعارات الإصلاح. أما الدور السلبي لهم، فقد جاء في المرتبة السادسة وبنسبة مقدارها (4.67%)، وقد تمثل ذلك بأن "الأحزاب والنقابات" تلعب دورا هاما في إعاقة الإصلاح، وخصوصاً حزب جبهة العمل الإسلامي، وذلك من خلال الاختلاف مع الحكومة، وعدم دعم الأحزاب لعنصر الشباب ومستقبلهم.

5- **مسئولون حكوميون:** اعتمد خطاب الرأي لصحيفة "العرب اليوم" على إظهار القوى الفاعلة الداخلية في فئة "مسئولون حكوميون"، حيث جاءت هذه الفئة في المرتبة الخامسة إيجابيا، وبنسبة بلغت (5.56%)، وجاءت سلبيا في المرتبة الأولى، وبنسبة مقدارها (28.57%). وقد تمثل الدور السلبي بعدم اهتمام المسئولين الحكوميين بالإصلاح الاقتصادي، وأنهم معيقون للإصلاح من خلال عدم القدرة على عمل انتخابات نزيهة، وأنهم متورطون بعمليات الفساد، وعدم مبالاتهم في تحقيق الإصلاح، وأنهم منساقون وراء النخب المستفيدة من تأخير عملية الإصلاح.

6- **مجلس الوزراء:** جاءت هذه الفئة في المرتبة السادسة ايجابيا، وبنسبة مقدارها (2.87%)، وفي المرتبة الثانية سلبيا، وبنسبة مقدارها (19.05%)، وتمثل ذلك بعدم اهتمامهم بجوانب الإصلاح المختلفة كالإصلاح الاقتصادي.

7- **مؤسسات تشريعية:** اعتمد خطاب الرأي بصحيفة "العرب اليوم" على إظهار المؤسسات التشريعية، بأنها تلعب دورا سلبيا في الإصلاح، وبشكل مطلق، وبنسبة بلغت (16.67%)، لكون هذه المؤسسات تلعب دورا محوريا في تأخير عملية الإصلاح، وخصوصاً مجلس النواب السادس عشر، وفي عدم توافقها مع الإصلاحات التي أظهرت من خلال مواقفهم.

القوى الفاعلة الخارجية: اعتمد خطاب الرأي بصحيفة "العرب اليوم" على إظهار القوى الفاعلة الخارجية لإثبات صحة مقولاته، حيث ضمت "الأجندات الخارجية" التي جاءت في المرتبة السابعة سلبيا، وبنسبة (4.76%) من القوى الخارجية، وذلك من خلال محاربتها للإصلاح، والمساهمة في هدم منجزات الدولة، وأنها عكس التيار، وجاءت "السفارات" في المرتبة السابعة سلبيا أيضا، وبنسبة مقدارها (4.76%) ذلك بإظهار سوء نيتها تجاه الإصلاح مثل السفارة الأمريكية، وجاءت "الأزمة الاقتصادية" وأسعار النفط والأسعار العالمية"، في المرتبة التاسعة سلبيا وبنسبة (2.38%)، لأنها مؤخر للإصلاح.

أما صحيفة "السبيل" فقد استخدمت عدة قوى فاعلة في معالجتها لمقولاتها التي ترددت داخل خطاب الرأي المثارة حول موضوعات الإصلاح ونسبت إليها أدوار سلبية وإيجابية، وجاءت هذه القوى الفاعلة والأدوار المنسوبة إليها على النحو الآتي:

أ- قوى فاعلة داخلية: وقد تمثلت في الآتي

1- **أحزاب ونقابات مهنية:** جاءت هذه الفئة في المرتبة الأولى، كقوى فاعلة إيجابية بشكل مطلق في خطاب الرأي لصحيفة "السبيل"، وبنسبة بلغت (40.91%)، إذ تم إظهار الدور الإيجابي لأحزاب المعارضة والتي تطالب بالإصلاح وخصوصا دور حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يقود الحراك المتوافق مع الإصلاح الذي يؤيده الشعب، وإبراز هذا الحزب على أنه صاحب رؤية للإصلاح المنطقي من خلال رؤيته للإصلاح التي قدمها عام 2005.

2- **الحراك الشعبي:** اعتمد خطاب الرأي بصحيفة "السبيل" على إظهار "الحراك الشعبي" كقوى فاعلة في المجتمع، وقد جاءت هذه الفئة في المرتبة الثانية إيجابيا، ونسبة بلغت (25%)، والتي تمثلت في أن هذا الحراك يعمل على تسريع عملية الإصلاح من خلال المناداة والمطالبة الحثيثة به على مختلف الصعد، أما الأدوار السلبية "للحراك الشعبي" فقد جاءت في المرتبة السادسة، وبنسبة بلغت (4.44%)، وتمثلت في أن من يقومون بعمل مسيرات مؤيدة للحكومة يعملون على عرقلة عملية الإصلاح.

3- **فئة أخرى:** وقد جاءت هذه الفئة في المرتبة الثالثة ايجابيا، وبنسبة بلغت (15.91%)، أما الدور السلبي لهذه الفئة، فقد جاء في المرتبة الرابعة، وبنسبة مقدارها (13.33%)، وقد ضمت "الحكام الإداريين" الذين قاموا بادوأر سلبية، حيث إنهم يقومون بإعاقة الإصلاح، من خلال عمليات التوقيف العشوائي للمطالبين بالإصلاح. وجاء "المستشارون للملك" بدور سلبي، وذلك من خلال أنهم يشكلون عبئا على الملك، لأنهم لا يتقيدون برؤيته للإصلاح، أما فئة "الأجهزة الأمنية"، فجاءت بدور سلبي من خلال إظهارها بأنها تعيق تقدم عملية الإصلاح من خلال اعتقال وضرب المواطنين الذين يخرجون للمطالبة بالإصلاح.

كما ضمت فئة "أخرى" "الإعلام الرسمي"، حيث جاء بدور سلبي، وذلك من خلال كتابات بعض الكتّاب، لا سيما في صحيفة "الرأي" الموالية للحكومة، التي يدعي بعض كتابها بأن خطابات الملك تحمل مضامين قد يستشف منها أن المعارضة ودعاة الاصلاح هم من أصحاب الأجندات الخاردجية، وأنهم لا يريدون خيراً للأردن، وضمت أيضاً "قوى الشد العكسي" وجاءت بالدور السلبي، بأنها منادية بالإصلاح ولكنها لا تريد له أن يتحقق إلا وفق رغباتهما، أما فئة "الكتاب الصحفيين"، فجاءت بدور إيجابي وذلك بإظهارهم كجهة مطالبة بالإصلاح، أما "المرأة الأردنية" فجاءت بدور إيجابي بأنها من ضمن الفئات التي تطالب بالإصلاح، ولها دور أساسي فيه من خلال

المشاركة في فعالية "تجمع أردنيات من أجل الإصلاح". وجاءت "لجنة الحوار الوطني" بأدوار إيجابية وسلبية، فجاء الدور الإيجابي من خلال إظهارها بأنها وجه جديد للإصلاح، وجاءت بدور سلبي، بأنها عبارة عن عمل نظري وليس عمليا.

4. **الملك:** وقد نسبت إليه أدوار إيجابية وسلبية، حيث نسب إليه الدور الإيجابي، وجاء في المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (18.18%)، وتمثل ذلك بأنه المسيّر لعملية الإصلاح في الأردن، وأنه القادر على قيادة المشروع الإصلاحي والآمر به. ونسب إليه الدور السلبي، الذي جاء في المرتبة الثالثة وبنسبة مقدارها (4.44%)، نظرا لتأخره في اتخاذ القرارات بحق من يعيقون عملية الإصلاح، وعدم حضوره في عملية ضبط إيقاع العملية الإصلاحية.

5- **المؤسسات التشريعية:** جاءت "المؤسسات التشريعية" في إطار القوى الفاعلة الداخلية السلبية في المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (15.56%)، وتمثلت بإظهار الدور السلبي لمجلس النواب السادس عشر، الذي ظهر بأنه المعيق والمؤخر الرئيسي للإصلاح من خلال البطء في إقرار القرارات الحكومية المتعلقة بالإصلاح، وأنه يقوم بالتهجم على المواطنين الذين يدعون للإصلاح.

6 - **مسئولون حكوميون:** اعتمد خطاب الرأي بصحيفة "السبيل" على إظهار القوى الفاعلة الداخلية "مسئولين حكوميين" لإثبات صحة مقولاته، حيث نسب إليهم الدور السلبي، الذي جاء في المرتبة الأولى وبشكل مطلق وبنسبة مقدارها (31.11%)، وذلك من خلال إظهارهم بأنهم يعملون على عرقلة الإصلاح، وبأنهم لا يقدّمون ولا يؤخرون في عملية الإصلاح شيئا، وبعدم اتخاذهم القرارات المناسبة والتي ستساعد على الإصلاح، وأنهم يعملون على المماطلة والتأخير في الإصلاح، وأنهم مخفقون في تناول الخطط اللازمة للإصلاح، ويعملون على التحريض ضد الحركة الإسلامية التي تنادي بالإصلاح الشامل.

7- **مجلس الوزراء:** جاء "مجلس الوزراء" كقوى فاعلة سلبية في المرتبة الثانية وبنسبة بلغت (17.78%)، حيث ظهر هذا الدور من خلال عجزهم عن تنفيذ برامج الإصلاح، والعمل على تبني مشروع إصلاح معين ليخدم أهواءهم ورغباتهم.

القوى الفاعلة الخارجية: اعتمد خطاب الرأي بصحيفة "السبيل" على إظهار القوى الفاعلة الخارجية لإثبات صحة مقولاته، وقد ضمت القوى الفاعلة الخارجية كل من "الأزمة الاقتصادية العالمية"، التي أدت إلى رفع أسعار الغاز والنفط، والتي جاءت في المرتبة الخامسة سلبيا، وبنسبة مقدارها (6.67%)، وجاءت "إسرائيل"، في المرتبة السادسة سلبيا، وبنسبة مقدارها (4.44%)، وذلك لأنها تكن العداء للأردن وتريد الشر لا الإصلاح

له، وجاءت "الدول الأوروبية" في المرتبة التاسعة سلبيا وبنسبة مقدارها (2.22%)، من خلال تدخلها في إدارة الحركات الإصلاحية لخدمة مصالحها.

وبناء على ما سبق ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (5)، يمكن للباحثين استخلاص ما يلي:

1- إن القوى الفاعلة الداخلية الإيجابية قد حصلت على نسبة مقدارها (98.61%) من إجمالي القوى الفاعلة ككل، بينما حصل الدور السلبي لها على نسبة مقدارها (84.13%)، مما يدلل على أن هذه القوى وعلى رأسها الملك، تسعى الى أن تأخذ العملية الإصلاحية طريقها في المجتمع الأردني. وهذا ما يتفق مع دراسة " Koopmans and Statham) "1999)، ودراسة "Andre Kapicezvki) "2003)، واللتين توصلتا إلى بروز دور القوى الفاعلة " السلطة" في عملية إحتواء الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح.

2- أظهرت البيانات أن ادوار القوى الفاعلة الخارجية الايجابية حصلت على نسبة مقدارها (1.39%) من إجمالي القوى الفاعلة ككل، بينما حصل الدور السلبي لها على نسبة مقدارها (16.87%)، مما يدلل على ان القوى الفاعلة الخارجية، لم تكن تسعى إلى أن تبدأ عملية الإصلاح وتستمر، لا بل فقد كانت هذه القوى تضمر الشر للأردن، وتعمل على تأجيج الصراعات بين الشعب من جهة والنظام والحكومة من جهة أخرى.

3- على الرغم من وجود اتفاق بين صحف الدراسة في تصنيف القوى الفاعلة، وذلك من خلال إعطاء الدور الايجابي المطلق "للملك" إلا أن صحيفة "السبيل" قد اختلفت مع صحيفتي "الرأي" و"العرب اليوم" عندما أعطت دورا سلبيا بتكرارين لـ"الملك"، وذلك من خلال تأخره في اتخاذ القرارات المسرعة لعملية الإصلاح، وربما يعزى هذا إلى طبيعة سياسة الصحيفة وتوجهها العام المعارض للحكومة.

4- اتفقت صحف الدراسة في إعطاء الدور السلبي المطلق لفئة "المؤسسات التشريعية"، وخصوصا الدور السلبي لـ"مجلس النواب السادس عشر"، ويعود ذلك إلى الشك في مصداقية أعضاء هذا المجلس المتهم بتزوير الانتخابات البرلمانية التي أفرزته.

5- وازنت صحيفة "العرب اليوم" بين الدور الإيجابي والدور السلبي لفئة "الأحزاب والنقابات المهنية"، وربما يعزى ذلك إلى طبيعة الصحيفة التي تبدي آراء مستقلة بعيدة عن تأثير الحكومة فيها، بينما أظهرت صحيفة "الرأي" الدور السلبي المطلق "للأحزاب والنقابات" مختلفة مع صحيفة "السبيل" في إظهارها بدور إيجابي، وهذا يعود إلى تدخل الحكومة في سياسة صحيفة "الرأي" كونها تمتلك جزءا من رأس مالها.

6- أبرزت صحف الدراسة القوى الفاعلة الخارجية ممثلة بـ" الأزمة الاقتصادية العالمية –الأسعار- "، حيث اتفقت على دورها السلبي المطلق المعيق للإصلاح، وقد انفردت صحيفة "السبيل" بذكر الدور السلبي لـ"إسرائيل"، كقوى فاعلة غير راغبة في الإصلاح على الساحة الأردنية، نظرا للبعد الديني في العداء مع إسرائيل.

الحلول المقترحة عبر الخطاب الصحفي لصحف الدراسة للإصلاح في الأردن:

تعد الصحافة احد أهم وسائل الإعلام وأخطرها في تناولها للقضايا التي تهم المجتمع، وعلى الرغم من الثورة التكنولوجية الهائلة التي شملت وسائل الإعلام الأخرى، إلا أنها لم تستطع القضاء على الدور المهم الذي تلعبه الصحافة التقليدية كوسيلة إعلامية، ولعل من أهم هذه الأدوار تغطيتها، للأزمات المفاجئة التي تطرأ على المجتمع، وتفرض أهميتها بالتوسع في تغطيتها وإلقاء الضوء عليها، وقد كانت عملية الإصلاح في الأردن من أهم القضايا التي طرحت نفسها بقوة على الساحة، ونالت اهتماماً كبيراً في تغطيتها ودار حولها جدل كبير وصراع أيديولوجي في الصحف الأردنية على اختلاف اتجاهاتها، ومن خلال العرض السابق يمكن أن نخلص إلى عدة حلول مقترحة للاصلاح، طرحها الخطاب الصحفي في صحف الدراسة على اختلاف اتجاهاتها، وهي:

1- تحقيق إصلاحات دستورية وسياسية تضمن استقلال السلطات، وإحالة قضايا الفساد إلى المحاكم المدنية، لتوفير محاكمة عادلة لأي متهم بصرف النظر عن موقعه أو مركزه الرسمي.

2- على النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضبط الإيقاع العام للإصلاح بما يتفق مع المصلحة الوطنية العليا.

3- عمل برنامج اقتصادي وطني متفق عليه من كافة الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال الموازنة في العمل بين السياسة والاقتصاد، ومراجعة السياسات الاقتصادية التي وضعها الليبراليون في السنوات الماضية.

4- العمل على صياغة خط الشباب الفكري دون تدخل يفسد مسارهم الشبابي، ورفع الوصاية عنهم، خاصة من قبل الجهات الأمنية.

5- اتخاذ قرارات جريئة من قبل صاحب القرار، كالانفتاح على القوى الإصلاحية من جهة، وإشراكها في السلطة، ووقف الحشد ضدها من جهة أخرى.

6- إجراء المزيد من الإصلاحات من خلال إقرار الحكومة لبعض القوانين المهمة والعاجلة، كقانون المالكين والمستأجرين، وقانون الانتخابات، وقانون الأحزاب، وقانون ضريبة الدخل، والضمان الاجتماعي... وغيرها.

التوصيات:

بناء على ما تقدم من نتائج، فإن الباحث يضمن دراسته التوصيات التالية:

1- ضرورة البعد عن شخصنة المواقف والأحداث في أسلوب الطرح الصحفي تجاه الموضوعات والقضايا والأحداث، وإبراز وجهات النظر التي يبديها من هم خارج السلطة وصنع القرار، وإظهار الرأي والرأي الآخر حتى يتسنى للمتلقي الحكم على الأشياء من منظورها الصحيح، والانحياز إلى ما يخدم الوطن والمواطن في عملية الاصلاح.

2- ضرورة استخدام الصحف للحجج المنطقية والإقناعية، والالتزام بالمنهج الشمولي في تناول الأحداث، وعدم التأثر بالمرجعيات الإيديولوجية التي تنطلق منها الخطابات الصحفية عند تناولها للأحداث والقضايا.

3- ينبغي على الصحافة مراعاة التوازن في عرض وجهات النظر المختلفة وطرحها إزاء الأحداث، وعرض جوانبها المختلفة، بصرف النظر عن ملكيتها وتوجهاتها واهتمامات كتّابها.

4- إجراء المزيد من الدراسات العلمية لمعرفة اتجاهات الخطاب الصحفي للصحف الأردنية إزاء أحداث وقضايا أخرى، وذلك للوقوف على الملامح والأبعاد والسمات التي تشكل هوية هذا الخطاب.

5- إجراء المزيد من الدراسات العلمية على وسائل الإعلام المختلفة، الرسمية منها والخاصة لمعرفة اتجاهات الخطاب الإعلامي الأردني إزاء ما يدور على الساحة الأردنية من أحداث، وذلك لكي يتسنى للمتلقي الحكم على مصداقية هذه الوسائل ومهنيتها.

The Attitudes of the Jordanian Journalistic Discourse towards Subjects Reform In the Amid Era of the Arab Spring "An Analytical Study of a Sample of the Jordanian Daily Newspapers"

Abd-Alrauf M. Ghunimat and **Ali O. Nejadat,** *Faculty of Mass Communication, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study aimed to identify the attitudes of the Jordanian Journalistic Discourse towards Subjects Reform in the Amid Era of the Arab Spring, during the period (14.1.2011 - 13.1.2012).

The researchers used the "random and systematic sample" in choosing the study sample conducted population of the study which included, "Al-ra'I", "Alarab Al-yawm", and "Al-sabeel" daily newspapers. They, furthermore, illuminated the Press Discourse Type that was utilized in the reform articles and the frame of reference of their topics and the active and influential forces roles mentioned in the reform topics.

The study relied on the survey and comparative methods in analyzing the Press Discourse, So the researchers preferred to analyze the Discourse mentioned in the reform articles of the newspapers of the study and they also made several comparisons between the results concluded in the newspapers of study. It is an attempt to clarify the trends of the Press Discourse in each one.

The study concluded that:

1) The newspapers of the study mostly adopted the Political Discourse in dealing with the reform topics with a percentage of (46.78%), The Religious Discourse came in the second rank with a percentage of (14.67%),The lawful and the pluralistic Discourse were in the third rank with a percentage of (13.67%) for each. Finally, the Economic Discourse occupied the last rank with a percentage of (11.01%).
2) All the newspapers of the study have mutual reliance on the political referential topics mostly; however, "al-sabeel" journal surpassed by utilizing the religious reference with a percentage of (27.45%), due to their religious background.
3) The newspapers of the study mostly used logical demonstrations tracks in their Discourses with a percentage of (74.4%), whereas the non-logical proving tracks a percentage (29.6%).
4) The study revealed that the "Internal Active Forces" of the newspapers of study have surpassed the External ones with a percentage of (91.86%), while the external active forces attained (8.14%). Also, the positive role of the "Internal Active

Forces" with a percentage of (98.61%) has surpassed the positive role of the External ones with a percentage (1.39%).

Key Words: Jordanian Press Discourse, Reform Subjects, Arab Spring.

قدم البحث للنشر في 2013/7/21 وقبل في 2013/10/27

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية:

القرآن الكريم .

السنة النبوية الشريفة .

إبراهيم، محمد سعيد احمد. (2005). خطاب الإعلام والهوية في وسائل الإعلام الأمريكية، **المؤتمر العلمي السنوي العاشر**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ج1.

أبو عبيد، رائدة. (2011م). الاصلاح السياسي في الاردن بين المطالب الشعبية والارادة السياسية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، ص77-88، الاردن.

بلقزيز، عبدالالة. (1998م). **أسئلة الفكر المعاصر**، مطبعة النجاح الأيوبية، الدار البيضاء.

حسين، سمير.(1995م). **بحوث الإعلام**، ط2، عالم الكتب، القاهرة..

زيادات، عادل عواد.(1997ب). العلاقة بين صحافة الأحزاب والتشريعات والقوانين في الأردن (1989-1995)، **أبحاث اليرموك**، المجلد 13، العدد2أ، ص 171-188، منشورات اليرموك، إربد، الأردن.

السعيدين، ضيف الله سعد.(2007م). **الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني واثره على الاصلاح والتحديث في الاردن**، العقبة الاردن، المكتبة الوطنية.

سيد، محمد حافظ دياب.(1997م)، **الخطاب الايديولوجي**، ط1، القاهرة، دار الثقافة الجديدة.

الشناق، أحمد، وآخرون .(2010م). آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن 2005-2010، **ندوة آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن**، عمان، الأردن.

صادق، عادل.(2006م). **الصحافة وإدارة الأزمات مدخل نظري تطبيقي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

العاقد، أحمد. (2002م). **تحليل الخطاب الصحفي من اللغة الى السلطة**، ط1، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء.

عبد ربه، أحمد. (2004). الإصلاح السياسى فى الخطاب السياسى الرسمى تحليل للمسكوت عنه. ورقة قدمت في "**مؤتمر مركز دراسات وبحوث الدول النامية الخامس**"، بعنوان الإصلاح بين الشعار والحقيقة، فى الفترة من 22 ـ 24 أبريل 2003م.

عبدالحميد، محمد. (2004م). **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط2، عالم المعرفة، القاهرة.

عبدالحميد، محمد.(1990م). **بحوث الصحافة**، دار الشروق، جده.

علاونه، حاتم. (2011م). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري"دراسة ميدانية على النقابيين في إربـد، جامعـة اليرمـوك،ورقة مقدمة **للمؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان " ثقافة التغيير"**،كلية الآداب / جامعة فيلادلفيا،عمان/الأردن.

علي، نبيل. (2001م). **الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة.

العمرو، محمد عودة العمايدة .(2011). " دور البرامج الدينية في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الأردني في التحولات والتغيرات الحاصلة في الوطن العربي". بحث مقدم إلى "**مؤتمر الإعلام والتحولات المجتمعية في الوطن العربي والذي عقد في رحاب جامعة اليرموك في الفترة ما بين 22-25/10/2011م**". كلية الإعلام / جامعة اليرموك- اربد/ الأردن.

فاضل سها .(2000). العوامل المؤثرة في تشكيل الخطاب الصحفي المتعلق بقضية الخصخصة، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**/ كلية اعلام جامعة القاهرة، العدد (9).

المنوفي، كمال. (1994م). **النظم السياسية**، الكويت، دار الربيعان للطبع والنشر.

موسى، عيسى عبدالباقي. (2008م). **انعكاسات الخطاب الصحفي على تشكيل اتجاهات الجمهور العام والنخبة في مصر نحو قضايا الإصلاح السياسي، دراسة مسحية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة جنوب الوادي، كلية الإعلام.

نجادات، علي. (2013م). الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولات المنشودة في المجتمع الأردني" دراسة مسحية، مقبول للنشر في **مجلة دراسات** / الجامعة الأردنية، (كتاب رقم 19/213/1369، تاريخ 17/2/2013م).

المصادر الأجنبية:

Al Kohlani, Fatima A. (2010). *The Function of Discourse Markers in Arabic Newspaper Opinion Articles ProQuest LLC*. Ph.D. Dissertation, Georgetown University.

Andrea Kapicezvki. (2003). Political Reform in the Countries of Gulf Cooperation Council Toward Democracy, *Arab Journal of International Studies*. volume7, Issue (2,3), Beirut: Arab Center for International Studies, Summer, Fall.

Koopmans & Statham. (1999). Political Claims Analysis: Integrating Protest Event and Political Discourse Approaches, Mobilization: *An International Quarterly*, Volume 4, Number 2,pp. 203 – 221, Berlin, Germany.

Moirand , Sophie. (2003). Communicative and Cognitive Dimensions of Discourse on Science in the French Mass Media, *Discourse Studies*, Vol 5, No 2, pp. 175-206.

Pietkainen, Sari & Hujanen, Jaana. (2003). At the Cross Road of Ethnicity, place and identity,: representation of nor there people and regions in finish news discourse, Media Culture & Society. Vol.25, Issue 2,

قائمة بالمقالات التي تمّ تحليلها لغايات هذه الدراسة:

أبو الريان، عبدالرحمن، **الإصلاح...ومشاركة الحركة الإسلامية**، صحيفة السبيل، 15/11/2011، العدد: 1766، ص 9.

أبو السكر، علي، **الملوك والبطانه الصالحه**، صحيفة السبيل، 8/2/2011، العدد: 1496، ص 12.

أبو محفوظ، حبيب، **الصهاينه ودعاة الإصلاح في الأردن**، صحيفة السبيلن 26/7/2011، العدد: 1664، ص 11.

تليلان، أسامة، **ماذا بعد مخرجات لجنة الحوار**، صحيفة الرأي، 8/6/2011، العدد: 14845، ص 18.

تليلان، أسامه، **إعادة ضبط بوصلة الإصلاح**، صحيفة الرأي، 13/4/2011، العدد: 14789، ص 18.

حتر، ناهض، **معنى الصمت الرهيب**، صحيفة العرب اليوم، 12/9/2011، العدد: 5177، ص 16.

حداد، رومان، **الإصلاح يسير من غير عوائق...فلماذا التخريب؟**، صحيفة الرأي، 27/8/2011، العدد: 14925، ص 8.

حداد، رومان، **الإصلاح...رسالة الملك، صحيفة الرأي**، 16/6/2011، العدد: 14853، ص 16.

الحضرمي، عمر، **هل حقاً بدأنا الإصلاح؟**، صحيفة الرأي, 28/9/2011, العدد: 14930, ص 16.

الحطاب، سلطان، **التوصيات لا تكفي بيئة الحوار أيضاً**، صحيفة الرأي، 8/6/2011، العدد: 14845، ص 48 .

الحطاب، سلطان، **التوصيات لا تكفي بيئة الحوار أيضاً**، صحيفة الرأي، 8/6/2011، العدد: 14845، ص 48.

الحطاب، سلطان، **كسر الجمل من اجل عشا الواوي**، صحيفة الرأي، العدد: 14781، ص 48.

الحوراني، أحمد، **إصلاحان متوازنان...ساسي وإقتصادي**، صحيفة الرأي، 29/4/2011، العدد: 14809، ص 12 .

الخالدي، علي، **نحو الإصلاح**، صحيفة الرأي، 24/6/2011، العدد: 14861، ص 8.

الخيطان، فهد، **أزمات مركبه ومعقده هل من حلول لها؟**، صحيفة العرب اليوم، 13/10/2011، العدد: 5208، ص 3 .

الخيطان، فهد، **الجامعات ميدان مقياس فشل الإصلاح**، صحيفة العرب اليوم، 26/7/2011، العدد: 5132, ص 3.

الخيطان، فهد، **الجبهه الوطنية للإصلاح لحظة الولادة المتأخرة**، صحيفة العرب اليوم، 23/5/2011، العدد: 5068، ص 4.

الخيطان، فهد، **الحراك الشعبي في الحدود الآمنه...هل من ضمانات؟**، 10/7/2011، العدد: 5116، ص 5.

الخيطان، فهد، **قانون إنتخابات يعني حكومة جديدة وإنتخابات مبكرة**، صحيفة العرب اليوم، 7/5/2011، العدد: 5052، ص 5 .

الخيطان، فهد، **قانون إنتخابات يعني حكومة جديدة وإنتخابات مبكرة**، صحيفة العرب اليوم، 7/5/2011، العدد: 5052، ص 5.

الخيطان، فهد، **لا التغيير الآن** ، صحيفة العرب اليوم، 15/5/2011، العدد: 5060، ص 4.

الدحله، هاني، **أوضاع بلدنا**، صحيفة السبيل، 15/1/2011، العدد: 1472، ص 11.

الدحله، هاني، **أوضاع بلدنا**، صحيفة السبيل، 15/1/2011، العدد: 1472، ص 11.

الدرعاوي، سلامه، **الإصلاح على المحك**، صحيفة العرب اليوم، 3/8/2011، العدد: 5140، ص 21.

الدرعاوي، سلامه، **الإصلاح على المحك**، صحيفة العرب اليوم، 3/8/2011، العدد: 5140، ص21.

الدرعاوي، سلامه، **حكومة البخيت...الإصلاح الإقتصادي المطلوب**، صحيفة العرب اليوم، 8/2/2011، العدد: 4964، ص 17.

الدرعاوي، سلامه، مرجع سابق، صحيفة العرب اليوم، 3/8/2011، العدد: 5140، ص 21 .

الدعجه، هايل، **تكريس النهج الإصلاحي في كتاب التكليف السامي**، صحيفة الرأي، 22/10/2011، العدد: 14987، ص 10.

الدعجه، هايل، **مشروع الإصلاح الاقتصادي**، صحيفة الرأي، 7/5/2011، العدد: 14813، ص8.

الدعجه، هايل، **مشروع الإصلاح الإقتصادي**، صحيفة الرأي، 7/5/2011، العدد: 14813، ص8.

رأينا، **إصلاح شامل في مختلف القطاعات**، صحيفة الرأي، 13/4/2011، العدد: 14789، ص18.

الرصاعي، محمد، **قيادة حكيمة وشعب واعي**، صحيفة الرأي، 4/9/2011، العدد: 14930، ص 16.

السعدي، وليد، **مسيرة الإصلاح والتصحيح**، صحيفة الرأي، 8/2/2011، العدد: 14725/ ص 16.

شاهين، جمال، **حقائق الإصلاح والتغيير**، صحيفة السبيل، 20/3/2011، العدد: 1536، ص11.

الشريدة، مروان، **الإصلاح والفساد**، حوار هل يتم، صحيفة العرب اليوم، 23/11/2011، العدد: 5244، ص 10.

الشقور، وليد، **إحتواء**، صحيفة العرب اليوم، 27/8/2011، العدد: 5164، ص 12.

الشلبي، فادي، **مراهقه...بل مصخرة سياسية**، صحيفة السبيل، 16/2/2011، العدد: 1504، ص 5.

الشواهين، جمال، **حكومة وحدة وطنية**، صحيفة السبيل، 8/6/2011، العدد: 1616، ص 11 .

الشواهين، جمال، **ماذا بعد لجنة الحوار الوطني؟**، صحيفة السبيل، 15/5/2011، العدد: 1550، ص 11.

الصبيحي، محمد، **الأردني الصبور والأردني المحروقه بصلته**، صحيفة الرأي، 5/4/2011، العدد: 14781، ص 45.

الصفدي، علي، **الإصلاح في مساره الصحيح**، صحيفة الرأي، 6/10/2011، العدد: 14962، ص 34 .

الصفدي، علي، **الإيفاء بمتطلبات الإصلاح السياسي**، صحيفة الرأي، 22/10/2011، العدد: 14987، ص 10.

صويص، ماري، **الإصلاح من هنا نبدأ**، صحيفة الرأي، 5/4/2011، العدد: 14781، ص 41.

الطراونه، محمد، **فلنوسع دائرة الحوار مع الشباب**، صحيفة الرأي، 5/4/2011، العدد: 1478، ص 18.

طريف، جورج، **رسالة الملك...منارات على طريق الإصلاح**، صحيفة الرأي، 20/3/2011، العدد: 14765، ص 56.

طلب، رجا، **عقدة الإخوان "ومنشار الإصلاح"**، صحيفة الرأي، 28/3/2011، العدد: 14771، ص 44 .

طهبوب، ديما، **أردنيات من أجل الإصلاح**، صحيفة السبيل، 16/6/2011، العدد: 1624، ص11.

طهبوب، طارق، **سيد البلاد...لم يعد في العمر بقية**، صحيفة السبيل، 3/3/2011، العدد: 1519، ص 11.

طوالبه، حسن، **الشباب ضمانة الإصلاح للحاضر والمستقل**، صحيفة العرب اليوم، 16/6/2011، العدد: 5092، ص 13.

الطويل، فالح، **نكاد نبدد جهود الإصلاح**، صحيفة الرأي، 2/7/2011, العدد: 14869، ص8.

العالول، ناديا، **كتاب التكليف... بانتظار التنفيذ**، صحيفة الرأي، 8/2/2011، العدد 14725، ص16.

العبادي، حاتم، **رؤية الملك الإصلاحية "غاية وطنية" تتطلب إجراءات تنفيذية حاسمة**، صحيفة الرأي، 16/6/2011، العدد: 14853، ص 3.

عبدالفتاح، حارث، **الإصلاح بين "الملك" وعصي "الحرس القديم"**، صحيفة السبيل، 3/3/2011، العدد: 1519، ص 3.

العتوم، علي، **الإصلاح الذي نريد**، صحيفة السبيل، 8/6/2011، العدد: 1616، ص11.

العجارمه، نوفان، **السياسة التشريعية في قوانين الإصلاح السياسي**، صحيفة الرأي، 5/4/2011، العدد: 14781، ص19.

العدوان، طاهر، **الشعب ماذا يريد؟**، صحيفة العرب اليوم، 28/9/2011، العدد: 5193، ص 16.

العدوان، موسى، **الإصلاح بين مهاتير الماليزي ومهاتير الأردني**، صحيفة العرب اليوم، 18/7/2011، العدد: 5124، ص 12 .

عصفور، محمد، **في الإصلاح الإقتصادي**، صحيفة الرأي، 16/2/2011، العدد: 14733، ص 24.

العلاونه، محمد، **الخيول المسرجة والإصلاح**، صحيفة العرب اليوم، 3/8/2011، العدد: 5140، ص 12.

علاونه، محمد، **الوزراء وقناعاتهم**، صحيفة السبيل، 3/3/2011، العدد: 1519، ص 13.

عماري، تيسير، **رفقاً بالوطن**، صحيفة العرب اليوم، 3/8/2011، العدد: 5140، ص 12.

العمايره، محمد، **الإصلاح والمغردون خارج السرب الوطني**، صحيفة الرأي، 25/12/2011، العدد: 15039، ص 14.

عياصره، عمر، **إشاعات تكشف خيبة الشفافية**، صحيفة السبيل، 11/8/2011، العدد: 1680، ص 11.

عياصره، عمر، **خطاب التأييد...نقطة نظام**، صحيفة السبيل، 24/2/2011، العدد: 1512، ص 11.

عياصره، عمر، **لجنة نيابية للحوار...إنهم يعرقلون الإصلاح**، صحيفة السبيل، 13/3/2011، العدد: 1529، ص 11.

عياصره، عمر، **ما يقوله الأمير حسن**، صحيفة السبيل، 5/4/2011، العدد: 1552، ص .11

عياصره، عمر، **هل يتدخل رأس الدولة**، صحيفة السبيل، 20/3/2011، العدد: 1536، ص11 .

غيشان، نبيل، **حتى لا نخرج من المولد بلا حمص**، صحيفة العرب اليوم، 28/3/2011، العدد: 5012، ص7.

الفانك، فهد، **ثورات وإصلاحات هنا وهناك**، صحيفة الرأي، 8/6/2011، العدد: 14845، ص24.

الفانك، فهد، **لا حياة لمن تنادي**، صحيفة الرأي، 3/8/2011، العدد: 14901، ص 32.

الفلاحات، سالم، **الإصلاح أو الدمار**، صحيفة السبيل، 16/6/2011، العدد: 1624، ص 12.

الفلاحات، سالم، **سنشد عضدك بأخيك**، صحيفة السبيل, 1/12/2011, العدد: 1782, ص 16.

القادري، إمديريس، **ربيع الحوار الوطني**، صحيفة السبيل، 28/3/2011، العدد: 1544، ص 16.

القادري، إمديريس، **ربيع الحوار الوطني**، صحيفة السبيل، 28/3/2011، العدد: 1544، ص 16.

القضاة، محمد، **صلاح الأعمال بإصلاح الضمائر والقلوب**، صحيفة الرأي، 9/12/2011، العدد: 15023، ص8.

القلاب، صالح، **التعديلات الدستورية**، صحيفة الرأي، 20/3/2011، العدد: 14765، ص 56.

الكتوت، فهمي، **ملفات الإصلاح أمام مجلس النواب**، صحيفة العرب اليوم، 27/8/2011، العدد: 5164، ص 13.

الكتوت، فهمي، **نريد حكومة تؤمن بالإصلاح**، صحيفة العرب اليوم، 2/7/2011، العدد: 5108، ص 13.

المجالي، عبد الحميد، **عندما يكون الإصلاح مطلباً ملكياً وشعبياً**، صحيفة الرأي، 24/2/2011، العدد: 14741، ص 36.

المجالي، عبدالحميد، **لنلتزم باولويات الإصلاح**، صحيفة الراي، 4/3/2012، العدد 14749، ص18.

المجالي، عبدالله، **إنه الهم الأردني أيها الساده**، صحيفة السبيل، 22/10/2011، العدد: 1748، ص 16.

المجالي، نصوح، **الحكومة الجديدة وتطلعات يمكن إنجازها**، صحيفة الرأي، 8/2/2011، العدد 14725، ص16.

المجالي، نصوح، **دور الإعلام في مواكبة عملية الإصلاح وبناء المستقبل**، صحيفة الرأي، 16/6/2011، العدد: 14853، ص 16.

محادين، موفق، **مع الإصلاح وضده**، صحيفة العرب اليوم، 13/10/2011، العدد: 5208، ص 13.

المحارمه، أحمد، **هل نجحت القوى المعارضه للإصلاح؟**، صحيفة السبيل، 23/5/2011، العدد: 1600، ص 16.

المحاريق، سامح، **حكومة للإنتقال بإتجاه المستقبل**، صحيفة الرأي، 23/11/2011، العدد: 14978، ص 9.

المطلق، عيده، **المشهد الأردني وأزمة الإصلاح**، صحيفة السبيل، 13/4/2011، العدد: 1560، ص 11 .

المعايطه، سميح، **جذور الإصلاح**، صحيفة الرأي، 20/9/2011، العدد: 14946، ص 3.

منصور، حمزة، **المحصلة صفر**، صحيفة السبيل، 8/6/2011، العدد: 1616، ص 20.

منصور، حمزة، **المحصلة صفر**، صحيفة السبيل، 8/6/2011، العدد: 1616، ص 20.

المومني، جهاد، **نريد الإصلاح، ماذا عن القطاع الخاص؟**، صحيفة الرأي، 20/9/2011، العدد: 14946، ص 16.

ناصر، بسام، **الحركة الإسلامية والحراك الشعبي**، صحيفة السبيل، 10/1/2012، العدد: 1822، ص 12.

ناصر، بسام، **الحركة الإسلامية والحراك الشعبي**، صحيفة السبيل، 10/1/2012، العدد: 1822، ص 12.

نصراوين، ليث، **مبررات الخصاونة لتعديل الدستور غير منطقية**، صحيفة العرب اليوم، 22/10/2011، العدد: 5217، ص 13.

نفاع، زيد، **حاربنا الديمقراطية والإصلاح قديماً ونطالب بها اليوم**، صحيفة الرأي، 9/12/2011، العدد: 15023، ص 8.